دولة فلسطين

النيابة العامة

التقرير السنوي العاشر

2019

آذار 2020

التقرير السنوي للنيابة العامة للعام 2019

الإشراف العام

عطوفة النائب العام / المستشار أكرم الخطيب

الإشراف المباشر

رئيس إدارة التخطيط والسياسات/ الأستاذ ياسر حماد

لجنة إعداد التقرير

مدير دائرة التخطيط / تحرير عطا

رئيس قسم المتابعة والتقييم / ياسمين الفقيه

رئيس قلم وحدة النوع الإجتماعي / فاطمة الزير

مدير دائرة الإعلام / صلاح أبو زهيرة

مدير دائرة العلاقات العامة / رشا نبهان

رئيس قسم لدى نيابة النقض / إباء منصور

آذار، 2020

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الإقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي 2019: آذار 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:
النيابة العامة لدولة فلسطين
هاتف : 2983061 - 02
فاكس : 2983073 - 02
البريد الكتروني : info@pgp.ps
الصفحة الكترونية : www.pgp.ps

رؤيتنا

مجتمع فلسطيني يسوده القانون والعدل ومبدأ الفصل بين السلطات وتُحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات.

رسالتنا

نيابة عامة مهنية وفاعلة ومستقلة ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدل وقادرة على ضمان اجراءات تقاضي عادلة وسريعة يكون فيها التحقيق والترافع خاضعا لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد باعتبارها خصماً شريفاً يعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون.

قيمنا

- الشفافية
- العدالة
- النزاهة
- الحيادية
- الإستقلالية
- المساءلة أمام القانون
- الكفاءة
- حقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ »

تحرص النيابة العامة حارسة العدالة الجنائية على السير بخطى ثابتة وحثيثة لتعزيز سيادة القانون ولإرساء مبادئ العدالة وفقاً لمبدأ المساواة والإنصاف وإعمالاً بمبادئ حقوق الإنسان، تجسيداً لرؤية فخامة الرئيس محمود عباس حفظة الله، وتوجهات الحكومة الفلسطينية لتوطيد ركائز الدولة، فالبعد الوطني والاستراتيجي لعمل النيابة العامة لا يأتي بمعزل عن أدائها لاختصاصها القانوني في التشريعات الوطنية وبما يتوائم مع المعايير الدولية.

وقد التزمت النيابة العامة باعداد خطتها التنفيذية للعام 2019 وخطة المتابعة والتقييم المرتبطة بها، محققة معدلات أداء قياسية وصولاً إلى أهدافها المنسجمة مع الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة، وذلك من خلال تبني أفضل الممارسات التي ترتكز على التخصصية من جانب، والتزام أعضاء وموظفي النيابة العامة بأسباب الانجاز والعمل بروح وطنية من جانب آخر؛ لتجاوز كافة العقبات والتغلب على التحديات، فسياسة النيابة العامة مبنية على تعزيز أواصر التعاون وتحقيق التكاملية مع شركاء العدالة عبر التمسك بثوابت الانجاز والتي يعرضها تقرير النيابة العامة السنوي بناء على مؤشرات العمل وخلاصة ما حققته النيابة العامة خلال عامها الماضي.

فكل عام يأتي وبين طياته المزيد من الآمال والتطلعات والطموحات التي تمليها رؤية قيادتنا الرشيدة وتطلعات المواطنين، فارتفاع ثقة المواطن الفلسطيني بالنيابة العامة التي قامت لخدمته وللدفاع عن حقوقه وصون حرياته انعكست بارتفاع عدد الشكاوى الواردة للنيابة العامة، ما يحتم علينا تطوير إجراءات العمل وتحسين الأداء ورفع جودة خدمات النيابة العامة المقدمة للمواطنين؛ من خلال رفع كفاءة أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين في مختلف المجالات والتخصصات، وكذلك العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية لمباني ومرافق النيابة العامة، بالإضافة إلى تطوير العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين، وتعزيز حضور النيابة وترسيخ أدوارها الوطنية والمجتمعية على مختلف الأصعدة.

وبالرغم مما واجهته النيابة العامة من تحديات خلال العام المنصرم إلا أنها نجحت بفضل من الله وبجهد أعضائها وكادرها الإداري بتحقيق انجازات مثبته بالتقارير والإحصائيات الواردة بالتقرير السنوي للعام ٢٠١٩ والذي ينشر تعزيزا لمبدأ النزاهة والشفافية لعرض حصيلة عام من الإنجاز والجهد الجماعي، ويتضمن التقرير قسمين رئيسين الأول يتعلق بأهم الانجازات المتحققة موزعة على النيابات المتخصصة والجزئية والوحدات والإدارات، والثاني يتعلق بالإحصائيات المتضمنة لأبرز المؤشرات التي تم قياسها بدقة وفقاً للبيانات المسجلة على برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان 2).

وفي الختام نتقدم بالشكر لكافة الجهات المحلية والدولية الداعمة للنيابة العامة، ونقدم عظيم الشكر والتقدير لأعضاء وموظفي النيابة العامة على عملهم وجهدهم وعطائهم في سبيل تحقيق رؤية ورسالة النيابة العامة.

والله ولي التوفيق،،،

المستشار أكرم الخطيب

النائب العام

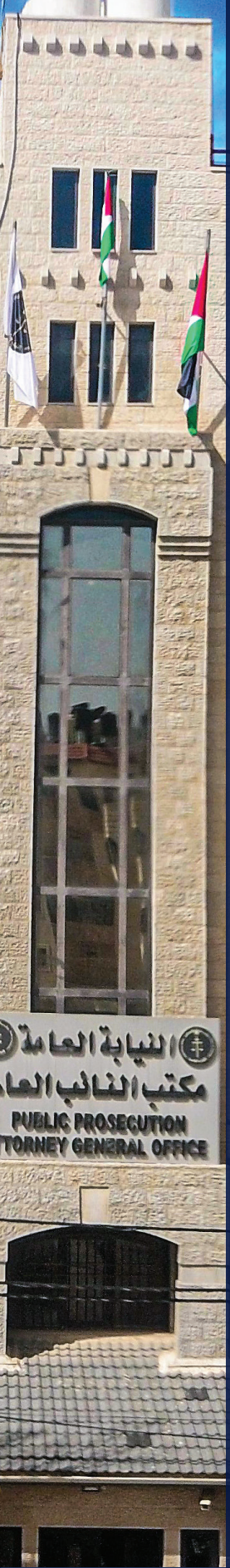

المحتويـات

الملخص

1. الفصل الأول : إنجازات النيابة العامة للعام 2019

1.1 الإنجازات على مستوى النيابات المتخصصة

نيابة حماية الأحداث
نيابة حماية الأسرة من العنف
نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية
نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي
نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والبيئية
نيابة جرائم الفساد
نيابة مكافحة الجرائم المرورية
نيابة الهيئات المحلية
نيابة العدل العليا والدستورية
نيابة دعاوى الحكومة
نيابة الإستئناف
نيابة النقض
دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية

2.1 الإنجازات على مستوى الوحدات المتخصصة

المكتب الفني
الإدارة العامة للتفتيش القضائي
وحدة حقوق الإنسان
وحدة النوع الإجتماعي

3.1 الإنجازات على مستوى الوحدات الإدارية

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات
إدارة تكنولوجيا المعلومات
وحدة العلاقات العامة والإعلام
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

2. الفصل الثاني : الجانب الإحصائي

1.2 منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامه
2.2 الموارد البشرية
3.2 عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة
4.2 النيابات المتخصصة
5.2 قضايا التنفيذات الجزائية

الفصل الأول

انجازات النيابة العامة للعام 2019

إنسجاماً مع خطة التنمية الوطنية (المواطن أولاً) والتي أقرتها الحكومة للأعوام 2017-2022، واستراتيجية قطاع العدالة للأعوام 2017-2022، وبناءاً على الخطة التنفيذية للعام 2019، حققت النيابة العامة العديد من الأهداف المخطط لها والتي ساهمت بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع وبالتالي المساهمة المباشرة في إطار النتائج الإستراتيجي الخاص بقطاع العدالة، وفي هذا الفصل سيتم رصد أهم الإنجازات المتحققة على مستوى النتائج القطاعية من قبل النيابات المتخصصة، الوحدات والإدارات المتخصصة والوحدات والإدارات الإدارية والمساندة.

1.1 الإنجازات على مستوى النيابات المتخصصة

1.1.1 نيابة حماية الأحداث

أُنشِئت نيابة حماية الأحداث بموجب القرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث، وتم إلحاق ذلك بتسمية أعضائها من قبل النائب العام بموجب التشكيلة القضائية والبالغ عددهم (34عضو/ة نيابة)، وتختص بنظر قضايا الأطفال الجانحين والمعرضين للخطر وخطر الإنحراف، وتمارس نيابة حماية الأحداث العديد من الإختصاصات الممنوحة لها وفق التشريعات الفلسطينية وانسجاما مع الإتفاقيات الدولية نحو حماية الأطفال من الخطر وخطر الإنحراف وضمان حقوق الأحداث المكفولة بالقانون، وفي العام 2019 قامت نيابة حماية الأحداث بوضع الخطط والإستراتجيات والآليات من أجل التحديث والتطوير المستمر في العمل وصولاً للتطبيق الفعلي لقانون حماية الأحداث وتحقيق الحماية المطلوبة وتقديم الخدمات القانونية والعمل بتكاملية مع الشركاء لتقديم الدعم الإجتماعي والنفسي والإرشادي والإصلاحي للأحداث داخل المنظومة.

كما عملت النيابة المختصة على متابعة وتنفيذ إتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع وإستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وكافة الإتفاقيات والمواثيق بشأن الطفل وأي تدخلات لنيابة حماية الأحداث في إتفاقيات لها علاقة بذوي الإعاقة من الأطفال.

ولضمان جودة الإجراءات في التعامل مع القضايا الواردة تم اعتماد عملية متابعة وتقييم لعمل أعضاء النيابة والموظفين الإداريين المكلفين في نيابة حماية الأحداث في النيابات الجزئية ومكتب النائب العام، وتدقيق كافة الإجراءات والقرارات في الملفات التحقيقية للتأكد من صحتها وقانونيتها ومدى الإلتزام بمبدأ السرية والخصوصية، بالإضافة إلى أهمية إجراء الفحوصات الطبية اللازمة للأحداث في مرحلة التحقيق في مرحلة التحقيق ويتم توفير كافة الضمانات والحقوق المنصوص عليها قانوناً بدون استثناء في ذلك.

وفيما يخص الوساطة الجزائية ولأهميتها في تحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق المصلحة الفضلى للأحداث تم إعتماد إجراءات موحدة لكافة أعضاء نيابة حماية الأحداث، وما رافقها من أرشفة إلكترونية وورقية ووتطوير لبرنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان 2) بحيث تم تطوير نماذج موحدة ووضع ضوابط إلكترونية، اضافة إلى ما تم إنجازه في مجال رفع القدرات حول نظام الوساطة لأعضاء النيابة المتخصصين ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ورجال الإصلاح، وبالإستناد إلى نص المادة 20 من قرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث وانسجاماً مع الإتفاقيات الدولية تم تطبيق نظام الوساطة كبديل عن الإحتجاز ومراعاة عدم توقيف الأحداث ممن هم تحت سن الخامسة عشر بالجنح والمخالفات، وقد إنعكس ذلك على عدد ملفات الوساطة التي تم إنجازها خلال العام 2019 حيث تم إنجاز 1143 ملف وساطة من أصل 1640 ملف تحقيق وارد من الجنح، وقد كان لإجراءات الوساطة الأثر الواضح على إنخفاض نسبة معاودة إرتكاب الأحداث للأفعال المخالفة للقانون.

وقد حرصت النيابة المختصة على ضمان حقوق الأحداث في جميع إجراءات مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وخاصة حق الحصول على المساعدة القانونية المجانية لهم على نفقة الدولة أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني وذلك لمن لا يستطيعون توكيل محاميين، كما تم العمل على وضع آليات ضامنة لتطبيق مبدأ قضايا الأحداث تنظر على وجه الإستعجال من خلال إقرار نظام وآلية على السجل الخاص بنيابة حماية الأحداث في برنامج (ميزان 2)، وفي ذات السياق تم إجراء زيارات تفتيشية في كافة المحافظات على أماكن إحتجاز وإيداع الأطفال والأحداث بشكل دوري ومفاجئ والعمل على حل أي إشكاليات أو معيقات قد تتسبب في الأذى والإنتهاك لهم ومن أجل ضمان حقوقهم، وقد بلغ عدد الزيارات التفتيشية (19زيارة) على مستوى المحافظات واستهدفت مختلف أماكن الإحتجاز والإيداع للأطفال والأحداث.

أما فيما يتعلق بالتدابير التي يتم إتخاذها بالشراكة مع الشركاء في عدالة الأحداث، قامت نيابة حماية الأحداث بالتنسيق والتشبيك مع وزارة الصحة من أجل السير نحو ممارسات فضلى على فطام الأطفال من تعاطي المخدرات وفق الفئة العمرية التي يتم التعامل معها سواء كانوا الأحداث في خلاف مع القانون أو الأطفال المعرضين لخطر الإنحراف، اضافة إلى ما تم من متابعة وتنسيق مع الأطراف ذوي العلاقة لضمان تطبيق الحق في التعليم للموقوفين والمحكومين والمودعين في دور الرعاية الإجتماعية، وقد بلغت عدد الحالات التي تم التعامل معها بهذا الشأن (1143 حالة)، بالإضافة إلى توفير حق التعليم أثناء مرحلة التحقيق الإبتدائي ومرحلة المحاكمة ومرحلة تنفيذ التدابير للأحداث الموقوفين أو الذين ينتظرون المحاكمة أو المحكومين بتدابير الإيداع أو أي تدابير أخرى، وتم منح هذا الحق لأحداث بلغ عددهم (117 حدث) إما من خلال الإفراج عنهم وإرسالهم إلى مدارسهم أو من خلال توفير التعليم لهم في دار الرعاية الاجتماعية وأماكن إحتجازهم، إضافة إلى ما تم من تنسيق وشراكة مع المرشدين التربويين ومرشدي الطفولة لحماية حق الأطفال بالتعليم ومنع هروبهم من المدارس بإعادة الكثير من الأطفال بالشراكة مع مرشدين الطفولة والتربويين حيث تم ملاحقة كل من يمنع الطفل من التعليم وتقديم لائحة إتهام بحقهم للمحكمة المختصة.

ومن منطلق مسؤوليتها المجتمعية وتيسير وصول الفئات المهمشة للعدالة، عملت نيابة حماية الأحداث على رصد كافة الشكاوى الواردة على سجل شكاوى الأطفال على الموقع الإلكتروني للنيابة العامة الذي تم إقراره في عام 2018، وقد تم معالجة 23 شكوى من أصل 26 شكوى واردة خلال العام 2019 وذلك بالتنسيق والشراكة مع ذوي العلاقة، وبهدف رفع قدرات أعضاء نيابة حماية الأحداث في مجال الوصول للأطفال وعائلاتهم لتوعيتهم بحقوقهم وفق خطاب إعلامي مناسب وملائم لطبيعة الرسالة التوعوية والفئة المستهدفة، تم عقد دورة تدريبية حول مهارات الناطق الإعلامي بالشراكة مع معهد تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت وبمشاركة من إدارة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة ودائرة حماية الطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية.

ولحماية الأطفال المعرضين للخطر تم تنفيذ جولات ميدانية في كافة المحافظات من أجل ضبط حالات عمالة الأطفال برفقة المختصين من وزارة التنمية الإجتماعية ووزارة العمل، وقد بلغ عدد الحالات التي تم التعامل معها بشأن عمالة الأطفال 882 حالة (8 اناث و874 ذكور)، اضافة إلى ما تم تنفيذه من جولات ميدانية لتوفير الحماية والرعاية للأطفال المتسولين والمتشردين حيث تم تسجيل (148 قيد) وتم توفير الحماية لهم كأطفال معرضين للخطر وخطر الإنحراف.

وقد بلغ مجموع القضايا المدورة والواردة خلال العام) 2129 قضية(، وقد تم فصل مانسبته 95%، وبلغت نسبة المتهمين من الاحداث 7% في قضايا الجنايات، 84% في قضايا الجنح و 9% في قضايا المخالفات.

2.1.1 نيابة حماية الأسرة من العنف

أنشئت نيابة حماية الأسرة من العنف عام 2016 بقرار من النائب العام، بهدف تعزيز دور النيابة العامة في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام، وتختص بشكل أساسي في متابعة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الأسرة بما فيها النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة ضحايا العنف، وقد شملت اختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف التحقيق، ملاحقة المتهمين، الترافع ، الطعن ومتابعة تنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الأسرة بمختلف أفرادها، وبلورة بند الوقاية والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وفي العام 2019 تم رسمياً إعتماد إطلاق دليل إجراءات العمل الموحد في التحقيق والترافع في قضايا العنف ضد النساء من قبل النائب العام، حيث يهدف الدليل إلى توحيد الإجراءات في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء وتعزيز دور النيابة العامة في حماية النساء ومحاسبة مرتكبي العنف ضدهن، وشمل الدليل ستة فصول وضحت دور النيابة المختصة، أهدافها واختصاصاتها، أدوار الشركاء، استقبال الشكوى وإجراءات التحقيق، الإجراءات الفضلى أمام المحكمة، الطعن بالاستئناف والنقض، وأحكام عامة ويشمل الدليل أيضاً فصلاً خاصاً بقضايا الزنا والسفاح.

ولضمان تكاملية العمل وتوحيد الإجراءات تم عقد سلسلة من اللقاءات بين نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية بهدف تطوير مقترح لمبادىء توجيهية خاصة بالتعامل مع العنف الإلكتروني الواقع على النساء، إضافة إلى عقد سلسلة من الجلسات الحوارية بين أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف والقضاة المكلفين في النظر في قضايا النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى، وذلك بهدف تعزيز التنسيق والتعاون وضمان تكاملية العمل في هذه الملفات، وفي ذات السياق حرصت النيابة المختصة على المشاركة الفاعلة في اللجان الوطنية للصياغة التشريعية لمسودة قانون حماية الأسرة من العنف، إضافة إلى المشاركة في سلسلة من الجلسات التي تهدف لتطوير الخدمات الشاملة المقدمة لضحايا الإعتداءات الجنسية والعنف المبني على النوع الإجتماعي، إضافة إلى تطوير قدرات ومهارات مقدمي الخدمات في هذا المجال حيث تم انجاز ورقة حول الخدمات التي تقدمها مؤسسات العدالة الجنائية بشكل عام مع تسليط الضوء على خدمات الطب الشرعي والعلوم الجنائية بشكل خاص ودور النيابة في تكليف الطب الشرعي بذلك.

وإستكمالاً للتعاون والتنسيق المشترك مع المؤسسات الشريكة تم عقد جلسات حوارية مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف ضد النساء والأطفال في المحافظات، بالإضافة إلى الجلسات التي تم عقدها مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، حيث هدفت هذه الجلسات لمناقشة الدور التشاركي في التعامل مع قضايا العنف ضدّ النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، إضافة إلى مناقشة سُبل تعزيز التشبيك والتنسيق لتعزيز الوقاية والحماية ومحاسبة الجناة.

ولتسهيل وصول النساء والأطفال ضحايا العنف للعدالة وضمان خصوصيتهم وكرامتهم الإنسانية، تم البدء بإستخدام سبع غرف متخصصة في النيابات الجزئية مستجيبة لاحتياجات النساء ووفق المعايير الدولية، كذلك تم تفعيل السجل الإلكتروني الخاص بالنيابة المختصة على برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان2) بهدف التوثيق والأرشفة بشكل يضمن السرية والخصوصية في القضايا الواردة، وتوثيق جميع الإجراءات المتخذة والمتعلقة بإنتداب الخبراء ومؤتمرات الحالة وتدابير الحماية المتخذة خلال مسار الملف التحقيقي بشكل يُسّهِل الحصول على المعلومات والإحصائيات.

وبهدف رفع جودة الخدمات المقدمة من النيابة العامة لتحقيق المصلحة الفضلى للفئات المستهدفة وفق المعايير الواجب مراعاتها بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف ومدى إنعكاسها على تحقيق المصلحة الفضلى، تم عقد لقاء تشاركي لكافة أعضاء النيابة المتخصصين والموظفين الإداريين المكلفين في نيابة حماية الأسرة من العنف بهدف تعزيز العمل بروح الفريق وتحسين وتطوير العمل وتعزيز العلاقة التكاملية بين الكادر القانوني والإداري.

وتفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة من العنف أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2019 بلغت (8 قضايا)، لتشكل ما نسبته 30% من إجمالي قضايا القتل الواردة للنيابة العامة خلال العام.

3.1.1 نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية

تجسيداً عملياً لإستراتيجية النيابة العامة لدولة فلسطين في محاربة الجرائم بجميع أنواعها وتطبيق القانون على الجميع، تم إنشاء نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية في عام 2016، وتمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون من خلال التواصل مع الجهات والمؤسسات والشركات المختصة والحصول على الدليل الفني الإلكتروني وربط الجناة فيه، بحيث يتم التعامل بالقضايا الواردة لتلك النيابة بالسرعة الممكنة والسرية التامة، ورفع الملف التحقيقي إلى المحكمة المختصة للسير بإجراءات المحاكمة العادلة.

وبهدف أتمتة وتوحيد الإجراءات تم إعداد دليل إرشادي لأعضاء وموظفي النيابة العامة حول آلية إستخدام سجل نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية على برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان 2)، وإعتماده كمرجع للتعامل مع القضايا الإلكترونية وفق المعايير المعتمدة والقانون المختص.

وعلى المستوى الدولي شاركت النيابة العامة في العديد من المؤتمرات والفعاليات المحلية والدولية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والقانون لمواكبة التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأثر ذلك على القوانين المعمول بها في فلسطين والمتمثلة بالقرار بقانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المعاملات الإلكترونية والذي يهدف للحد من حالات الاحتيال والتزوير في المراسلات الالكترونية وتطوير التجارة الإلكترونية والمعاملات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي وإرساء مبادئ قانونية موحدة متعلقة بتوثيق المراسلات والسجلات الالكتروني، إضافة إلى القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية والذي جاء ليوازن مابين الحريات الخاصة وباقي حقوق المواطنين والمصلحة العامة بالتوائم مع القانون الأساسي ومتضمناً ضوابط إجرائية وقانونية محددة.

وبهدف رفع الوعي المجتمعي حول مكافحة الجريمة الإلكترونية وخاصة الإبتزاز الإلكتروني، والإطار القانوني الناظم لها وبيان خطورة آثار هذا النوع من الجرائم إجتماعياً ونفسياً واقتصادياً وسياسياً، شاركت النيابة المختصة بسلسلة من اللقاءات التلفزيونية المصورة والمقابلات الإذاعية لرفع الوعي لدى المواطن، إضافة إلى رسائل التوعية التي يتم بثها بشكل مستمر على الموقع الإلكتروني للنيابة العامة.

ولتحقيق التكامل في العمل وتعزيز التنسيق المشترك تم عقد سلسلة من اللقاءات مع نيابة حماية الأسرة بهدف تطوير مقترح لمبادىء توجيهية خاصة بالتعامل مع العنف الإلكتروني الواقع على النساء، إضافة إلى ما يتم من متابعة وتنسيق مستمر مع كافة الشركاء لتحديد صعوبات ومعيقات العمل اليومية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة وفق الأصول والقانون وبشكل تشاركي.

وقد بلغ مجموع قضايا الجرائم الإلكترونية المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام 1191، تم إحالة 87% منها الى المحاكم.

4.1.1 نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي

جاء قرار إنشاء نيابة الجرائم الدولية تعزيزاً لفكرة التعاون الدولي لضمان فعالية إجراءات ملاحقة المجرمين الفارين وتطبيق الممارسات الفضلى بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وتمارس النيابة المختصة إختصاصاتها في جمع، توثيق، تقصي كافة الحقائق، دراسة المعلومات والتحقيق مع الأخذ بعين الإعتبار حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز التعاون الدولي وضمان عدم إفلات المجرمين من العدالة عبر الحدود، إضافة إلى إختصاصها الأصيل في إعداد الملفات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الإحتلال على أراضي دولة فلسطين والتي ترقى لمستوى جرائم تدخل ضمن إختصاص وولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وفي العام 2019 قامت النيابة المختصة بإعداد دليل تطبيقي للتعاون القضائي في المسائل الجزائية ويشتمل الدليل على الأساس القانوني للتعاون الدولي والشروط الواجب توافرها في طلبات المساعدة القانونية والإجراءات العملية القانونية لتقديم الطلبات، والتعاون القضائي بما فيها طلبات تسليم المتهمين (المحكومين) وطلب نقل المحكومين في العقوبات السالبة للحرية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالإضافة إلى التعاون القضائي لاستخدام نشرات الإنتربول، إضافة لما يحتويه الدليل من النماذج المعتمدة في العمل لدى نيابة التعاون القضائي الدولي.
وفي مجال رفع القدرات تم عقد العديد من التدريبات لأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين المكلفين بالعمل في النيابة المختصة، وقد شملت التدريبات العديد من المواضيع الهامة ذات العلاقة بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية والإطلاع على التجارب والنماذج الدولية المتعلقة بالإطار القانوني لطبيعة التعاون القضائي من الناحية العملية، وتحديد العائدات الإجرامية والممتلكات والأدوات واقتضاء أثرها لغايات الحصول على أدلة.
وقد بلغ عدد الطلبات الواردة والصادرة من والى النيابة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية47 طلب، وعدد الطلبات الواردة الى النيابة العامة الفلسطينية عن طريق الانتربول 273 طلب/ تنبيه.

5.1.1 نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والبيئية

تختص نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية والبيئية بالتحقيق والنظر والترافع لدى المحاكم المختصة في الجرائم المنصوص عليها في القرارين (2006/28 ، 2012/1)، إضافة إلى متابعة سير الدعوى الجزائية والتحقيق فيها بالتنسيق مع كافة أعضاء النيابة المكلفين في النيابات الجزئية، كما تمارس إختصاصها بإبداء الرأي فيما يقام من طعون بالإستئناف والنقض والعدل العليا في القضايا الإقتصادية المنظورة أمام نيابات الإستئناف والنقض والعدل العليا، وأخيراً تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة في القضايا الإقتصادية، ومتابعة التنفيذات المتعلقة بالجمارك والمكوس لدى دوائر التنفيذ.

وبهدف مكافحة الجرائم الإقتصادية ومن منطلق مسؤوليتها المجتمعية والوطنية قامت النيابة المختصة بالتنسيق مع كافة المؤسسات وجهات الضبط القضائي ذات العلاقة لضمان إجراء مراقبة فعالة على الأسواق والمحال التجارية والمصانع، وضبط المواد الفاسدة وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفق الأصول والقانون، إضافة إلى ما تم من تنسيق مع جهات الإختصاص للحد من التهرب الضريبي من خلال ملاحقة كافة المتهربين من دفع الضرائب المستحقة عليهم لصالح خزينة الدولة والمخالفين للقوانين المنظمة لمكافحة الجرائم المالية المتعلقة بغسل الأموال ورفع السرية المصرفية والحجوزات المالية.

وفي العام 2019 قامت نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية بالتعامل مع كافة الملفات الواردة لها بفعالية وكفاءة وذلك من خلال إعداد ملفات تحقيقية متكاملة وفق المستجدات والتطورات المتعلقة بالجريمة الإقتصادية للعمل على محاسبة مرتكبي هذه الجرائم لتحقيق الردع العام والردع الخاص ورفع نسبة الإدانة فيها، وما رافق ذلك من إستمرار في رفع قدرات ومهارات أعضاء النيابة المختصين ومواكبة التطورات والمستجدات المتعلقة بالجريمة الإقتصادية وآليات جمع الأدلة والتحقيق فيها، يضاف لما سبق حرص النيابة المختصة على سرعة الإجراءات وسلامتها من خلال تنفيذ كافة الإنابات الواردة إليها من مختلف النيابات الجزئية في المحافظات في ظل وجود الإدارات والدوائر الرسمية المركزية بمدينة رام الله لسماع الخبراء والمختصين.

وقد بلغ وارد النيابة المختصة خلال العام 2186 قضية (6% قضايا جنايات و94% قضايا جنح)، وبلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام 1859 قضية (1752 قضية محالة للمحاكم و107 قضية تم حفظها.

6.1.1 نيابة جرائم الفساد

أنشئت نيابة جرائم الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 والمعدل بالقرار بقانون رقم (37) لسنة 2018، بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كنيابة عامة متخصصة ضمن النيابات المتخصصة التابعة لمكتب النائب العام، وتختص نيابة جرائم الفساد بمباشرة وتحريك الدعوى الجزائية في جرائم الفساد المحددة في قانون مكافحة الفساد، وتباشر هذه النيابة بصفتها سلطة الاتهام والتحقيق اتخاذ كافة إجراءات التحقيق والملاحقة اللازمة والترافع والطعن في الأحكام، لملاحقة كافة جرائم الفساد ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة جرائم الفساد والتي يشمل اختصاصها كامل محافظات الوطن، كما تقوم نيابة جرائم الفساد بمتابعة وتنفيذ كافة الأحكام القضائية الصادرة في قضايا جرائم الفساد، وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لكشف وتتبع المتحصلات الجرمية الناتجة عن جرائم الفساد وحجزها تحفظياً تمهيداً للحكم بمصادرتها ومتابعة وتنفيذ كافة أحكام المصادرة والرد والنفقات المحكوم بها، وضمان رد العائدات الإجرامية وتنفيذ الإلتزامات المدنية تبعاً للدعوى الجزائية لصالح الخزينة العامة وذلك بالتنسيق والتعاون مع باقي النيابات المتخصصة في مكتب النائب العام في جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد وقانون العقوبات السارية والمتمثلة في الرشوة، الاختلاس، التزوير والتزييف، استثمار الوظيفة إساءة الائتمان، التهاون في القيام بواجبات الوظيفة، إضافة إلى جريمة غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الساري، وكذلك جريمة الكسب غير المشروع، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً، عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها وأخيراً جريمة إعاقة سير العدالة. وتراعي نيابة جرائم الفساد في تحقيقاتها وإجراءاتها طبيعة هذه الجرائم المركبة والمعقدة والتي يستلزم إثباتها وربط المتهمين والمتدخلين والشركاء فيها اتباع وسائل التحقيق الحديثة من خلال التعاون مع نيابة الجرائم الالكترونية والمكتب الفني في مكتب النائب العام، وكذلك من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين من ذوي الخبرة والكفاءة وفق أحكام القانون بما انعكس على نسبة الإدانة بالنسبة إلى الدعاوى المحالة إلى محكمة جرائم الفساد، بما يساهم في تحقيق الردع العام والخاص ويسهم في الحد من هذه الجرائم ويعزز الثقة في النظام القضائي الفلسطيني.

وعملت النيابة العامة على رفع قدرة وكفاءة أعضاء نيابة جرائم الفساد من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية المتخصصة وورشات العمل، وقد شملت التدريبات العديد من المواضيع الهامة ذات العلاقة بالتحقيق في جرائم الفساد والتحقيقات الموازية وغسل الاموال وتتبع المتحصلات الجرمية، والتعاون القضائي الدولي، إضافة إلى مشاركة أعضاء نيابة جرائم الفساد في تدريب وتطوير قدرات كوادر الضابطة القضائية وجهات إنفاذ القانون على البحث والتحري في جرائم الفساد وجمع الأدلة اللازمة لإثبات جرائم الفساد واكتشاف مرتكبيها، وإعداد محاضر التحريات وفق الأصول القانونية ورفعها إلى النيابة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني بشأنها.

وقد بلغت عدد قضايا جرائم الفساد الواردة والمدورة لنيابة جرائم الفساد خلال العام 118 قضية تم فصل ما نسبته 32% من مجموع الوارد والمدور خلال العام.

7.1.1 نيابة مكافحة الجرائم المرورية

أُنشئت نيابة مكافحة الجرائم المرورية في العام 2017 بهدف تطوير النظام القانوني الخاص بالجرائم المرورية، وحفظ أمن المواطنين وتعزيز السلامة المرورية، وتختص النيابة المختصة بالتحقيق في الجرائم المرورية والترافع أمام المحاكم بشكل يستجيب لهذا النوع من القضايا خاصة ما يتعلق بحالات الوفاة والإصابات الجسدية، إضافة إلى رفع مستوى الملاحقة القضائية ومعدلات الإدانة في هذا النوع من القضايا، وضمان محاسبة ومساءلة وملاحقة الجناة وتحقيق الردع العام.

ومن منطلق مسؤوليتها في تعزيز السلامة المرورية والأمان على الطرق بما يحقق المصلحة العامة قامت النيابة المختصة خلال العام 2019 بالتعامل مع كافة القضايا الواردة بالتنسيق والتعاون مع الجهات الشريكة بهدف تذليل العقبات وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين .

وفي هذا السياق

شاركت النيابة المختصة بإطلاق مبادرة تكسينا بتنظيم من منتدى شارك الشبابي لتوفير بطاقة تعريفية بلغة بريل لسائق السرفيس أوالتكسي على خط بيرزيت والتي تهدف إلى تمكين المكفوفين من معرفة تفاصيل ومعلومات السيارة وسائقها في حال إحتياجها أو فقدانهم أي من مقتنياتهم.

وقد بلغت عدد قضايا المرور المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام 4213 قضية، تم إحالة 99% منها الى المحاكم .

8.1.1 نيابة الهيئات المحلية

أنشئت نيابة الهيئات المحلية عام 2018، حيث تتولى من خلال وكلاء النيابة المكلفين بالهيئات المحلية حسب اختصاصهم المكاني إجراءات التحقيق الإبتدائي على وجه الاستعجال ودون تأخير، إضافة إلى متابعة كافة مراحل الدعوى الجزائية ذات العلاقة بالهيئات المحلية من خلال تقديم لائحة إتهام إلى المحكمة المختصة، وذلك في الجرائم التي تقتضي عقوبتها الحبس أو التي يكون فيها عقوبة إضافية أو تكميلية أو تلك التي يرفض فيها المتهم التصالح، وبما لا يتعارض مع التشريعات السارية يقوم وكيل النيابة بعرض التصالح في الجنح والمخالفات المرتكبة خلافا للقوانين والأنظمة المتعلقة بالهيئات المحلية والمعاقب عليها بغرامة فقط والتي لا ينص القانون على عقوبة إضافية أو تكميلية بشأنها، وتقوم نيابة الهيئات المحلية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الهيئات المحلية والمحاكم المختصة وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية من خلال دائرة تنفيذ الأحكام في النيابات الجزئية.

9.1.1 نيابة العدل العليا والدستورية

تختص نيابة العدل العليا والدستورية بتمثيل مؤسسات الدولة في الدعاوى الإدارية والدستورية التي ترفع منها أو عليها سواء أمام المحكمة الدستورية العليا أو المحكمة العليا أو محكمة العدل العليا، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات الإدارية وبإشراف مباشر من النائب العام، وتتكون هذه النيابة من عدد من رؤساء النيابة العامة المتخصصين ويساندهم طاقم إداري مؤهل.

وفي العام 2019 تم فصل ما نسبته 64% من اجمالي الدعاوى الدستورية الواردة والمدورة، و 67.7% من مجموع الدعاوى العليا الواردة والمدورة، اضافة إلى فصل ما نسبته 44% من اجمالي دعاوى العدل العليا الواردة والمدورة، وقد قامت نيابة العدل العليا والدستورية بفصل 203 قضية لصالح الدولة اي ما نسبته 87.5%.

10.1.1نيابة دعاوى الحكومة

أنشئت نيابة دعاوى الحكومة عام 2016، وحددت اختصاصاتها بمهام الترافع في الدعاوى المدنية والتنفيذية حسب الاختصاص المكاني، إضافة إلى الإشراف على كافة الدعاوى المدنية أمام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها والتنفيذات المدنية أمام دوائر التنفيذ، وكذلك كافة القضايا ذات العلاقة والمطالبات الواردة لمكتب النائب العام من النيابات والمحاكم والوزارات والمؤسسات والجهات ذات العلاقة.

وفي العام 2019 تم العمل على حصر كافة الملفات التنفيذية وتجديد الإجراءات القانونية فيها وتحصيل الأموال التي تخص الخزينة العامة، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي تم تحصيلها خلال العام الذي يغطيه التقرير عشرون مليون وسبعمائة وثماني عشر ألفاً وثمانمائة وثلاثون شيكل (20،718،830.1 شيكل) .

11.1.1نيابة الإستئناف

تم إنشاء نيابة الإستئناف بقرار من النائب العام في العام 2005، بهدف تطوير أداء النيابة العامة وخدمة عملها من خلال التخصص في إعداد ومتابعة قضايا الاستئنافات والطعون، وتختص نيابة الاستئناف بالمثول أمام محاكم الاستئناف بهيئاتها الجزائية والمدنية (محكمة استئناف رام الله ومحكمة استئناف القدس)، وبمراجعة وتدقيق الأحكام الصادرة عن محاكم البداية، وبمتابعة وإعداد الاستئنافات والطعون المحالة إليها والترافع بها أمام المحاكم المختصة، وفي ذات السياق تم تكليف أعضاء نيابة مختصين لمتابعة الاستئنافات المتعلقة بجرائم الجمارك والاستئنافات المتعلقة بالأحداث أمام محكمة استئناف الأحداث.

وقد بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصولة الى لدى محكمة الاستئناف 82% من مجموع المدور والوارد، في حين بلغت نسبة القضايا المدنية المفصولة لدى محكمة الاستئناف 69% من مجموع الوارد والمدور خلال العام.

12.1.1 نيابة النقض

أنشئت نيابة النقض عام 2015، وكان الهدف من إنشاءها تطوير أداء النيابة العامة من خلال إنشاء نيابة متخصصة في إعداد الطعون والرد عليها وفق الأصول والقانون، وتتولى هذه النيابة اختصاص إعداد الطعون ومتابعتها أمام محكمة النقض بناءً على قرار من النائب العام الطعن فيها بالنقض، وكذلك متابعة الطعون المرفوعة ضد النيابة العامة أمام محكمة النقض.

وقد بلغت عدد القضايا الواردة لنيابة النقض خلال العام 697 قضية تم فصل 599 قضية منها أي ما نسبته 86% من مجموع القضايا الواردة.

13.1.1 دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية

عملت دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية على تطوير العمل في دوائر التنفيذ في النيابات الجزئية والمتخصصة حيث تم العمل على تطوير جزئية التنفيذات الجزائية في برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان) بما يضمن الدقة في الحصول على مذكرات المحكومية وإستحداث مذكرات جديدة تتعلق بعمل قسم التنفيذ وما رافق ذلك من تدريب للموظفين الإداريين المختصين في دوائر التنفيذ على آلية إستخدامه، علماً بأن كافة الإجراءات الإلكترونية على هذا البرنامج يتم متابعتها بشكل دوري من قبل دائرة التنفيذات الجزائية في مكتب النائب العام.

وبالشراكة مع كافة الأطراف ذوي العلاقة تم البدء بالعمل على إستحداث قسم (صندوق) في إدارة المعابر والحدود لتسديد كافة الأحكام المتعلقة بالمخالفات والغرامات تسهيلاً للمواطنين ، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع إدارة المعابر والحدود ومأسسة العمل من خلال الربط الإلكتروني فيما يتعلق بكافة مذكرات المحكومية الصادرة من النيابة العامة وذلك لتسهيل العمل على تنفيذ هذه المذكرات على الأشخاص الصادرة بحقهم الأحكام قبل مغادرة البلاد أو عند عودتهم.

وقد بلغ عدد قضايا التنفيذات الجزائية الواردة 16467 قضية خلال العام 2019، وقد تم تنفيذ ما نسبته 36.2% من مجموع القضايا التنفيذية الواردة خلال العام والمدورة من السنوات السابقة.

2.1 الإنجازات على مستوى الوحدات المتخصصة المساندة

1.2.1 المكتب الفني

يلحق المكتب الفني بمكتب النائب العام ويخضع لإشرافه المباشر حيث يختص بمراجعة القرارات الصادرة بحفظ الدعوى والتظلمات والدفوع القانونية والقضايا المتعلقة بالنيابات المتخصصة وردود الإعتبار وإشكالات تنفيذ العقوبة المقدمة للنائب العام وعرضها بالرأي القانوني المقترح على النائب العام، هذا إلى جانب إعداده للبحوث والدراسات القانونية والفنية لتطوير أداء عمل النيابة العامة، بالإضافة إلى دراسة وإعداد المقترحات الخاصة بتعديل القوانين السارية لتلافي أوجه القصور فيها طبقاً لما أسفر عنه التطبيق العملي، كما وعمل المكتب الفني على الإشراف على تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة عن النائب العام ومتابعة إعداد الحركة القضائية والإنتدابات الخاصة بأعضاء النيابة العامة، وقام المكتب الفني بإعداد مقترح للمخاطبات والردود القانونية الصادرة عن النائب العام لكافة الجهات.

2.2.1 الإدارة العامة للتفتيش القضائي

أنشئت إدارة التفتيش القضائي بهدف متابعة عمل أعضاء النيابة العامة في مختلف النيابات الجزئية والمتخصصة، بحيث تشمل عملية المتابعة القيام بمراجعه عامة للأداء من حيث القدرة المهنية، اللغوية والتنظيمية، إضافة إلى ما تقوم به الدائرة من متابعة الشكاوى المتعلقة بهم ومراقبة سير العمل بهدف تطوير الإجراءات.

ولغايات تحقيق المهام المناطة بها في مجال الرقابة والمتابعة والتقييم قامت الإدارة في العام ٢٠١٩ بعمل العديد من الزيارات الميدانية والجولات التفتيشية للنيابات الجزئية والمتخصصة والإطلاع على الإجراءات المتبعة في بعض الملفات التي يتم إختيارها بشكل عشوائي إضافة إلى مناقشة التحديات في العمل وما يتبع ذلك من إعداد تقارير بالزيارات يتم رفعها للنائب العام بشكل دوري.

وبهدف توحيد العمل والإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة لدى الإدارة العامة للتفتيش القضائي تم البدء بإعداد دليل إرشادي للتفتيش القضائي بالتعاون والتنسيق مع الشركاء ذوي العلاقة.

3.2.1 وحدة حقوق الإنسان

تقوم وحدة حقوق الإنسان في مكتب النائب العام ومن منطلق إختصاصها في الإشراف على تطبيق معايير حقوق الإنسان من حيث ضمانات المتهمين في الدفاع والتقاضي وسرعة إجراء المحاكمة والحق في الطعن بمشروعية التوقيف، والرقابة على مدى إلتزام أعضاء النيابة العامة بتطبيق معايير حقوق الإنسان المحلية والدولية والحقوق والحريات والضمانات في عملهم اليومي من خلال ترسيخ هذه المبادىء لدى كادر النيابة العامة.

وفي العام 2019 عقدت الوحدة العديد من الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل والإحتجاز في كافة محافظات الوطن وقامت برصد عدد من الإنتهاكات للحقوق والحريات والتحقيق فيها وإعداد التقارير والتوصيات بالخصوص، إضافة إلى تلقي ومتابعة كافة البلاغات والشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الشكاوى المقدمة من الموقوفين والنزلاء ومباشرة التحقيق فيها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان تطبيق معايير حقوق الإنسان المحلية والدولية.

كما شاركت الوحدة في المناقشات النهائية للمسودة الأخيرة لمشروع قرار بقانون الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب، اضافة للمشاركة في العديد من الإجتماعات واللجان المشكلة مع الجهات ذات الإختصاص حول تطبيق القواعد المقررة في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إضافة إلى ما سبق قامت الوحدة بإعداد مسودة نهائية لنموذج خاص موحد لزيارات السجون بحيث يضمن مراعاة كافة معايير حقوق الإنسان المحلية والدولية، ومن المتوقع إقراره واعتماده رسمياً في العام 2020، وفي ذات السياق تم إعداد المسودة النهائية لدليل إجراءات العمل الموحدة لوحدة حقوق الإنسان تمهيداً لإطلاقه رسمياً.

وبما يتعلق بالشكاوى الواردة للادارة العامة للتفتيش القضائي فقد بلغ عددها خلال العام 39 شكوى اضافة إلى 28 شكوى مدورة من العام 2018، وقد عملت الادارة العامة على فصل 41 من مجموع الوارد والمدور.

4.2.1 وحدة النوع الإجتماعي

في ظل سعي النيابة العامة الدؤوب وإيمانها المطلق بحقوق الإنسان الأساسية وحرصها الشديد على صون كرامة الفرد والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات دون أي تمييز، يقع على عاتق النيابة العامة فيما يتصل بالخدمات التي تقدمها والقضايا التي ترتبط بها أن تقدم تلك الخدمات وفق أسس ومعايير قائمة على سيادة القانون والعدالة وضمان المساواة والحياد والشفافية وصولاً الى تحقيق الجودة في توفير تلك الخدمات لترقى لما هو متوقع منها، وتكون بذات الوقت منسجمة مع الالتزامات والمواثيق الدولية وهذا لا يتوفر إلا من خلال تحقيق الاستثمار الأمثل بموارد النيابة العامة البشرية والمالية وبضمان توفير بيئة مؤسسية تتيح لطواقمها الاطلاع بكامل الاختصاصات الممنوحة له، وتماشياً مع القانون الأساسي وقرارات مجلس الوزراء بشأن وحدات النوع الإجتماعي والمصادقة على الإستراتيجية الشاملة لصياغة وتنظيم عمل وحدات النوع الإجتماعي الصادرة عن مجلس الوزراء ومصادقة دولة فلسطين على إتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) تم إنشاء قسم للنوع الإجتماعي في النيابة العامة وحددت إختصاصاته بضمان إدماج النوع الإجتماعي في كافة الأعمال والخدمات والخطط والسياسات في النيابة العامة ومتابعة تنفيذ الالتزامات الناشئة عن تطبيق وتطوير السياسات والتدخلات التي من شأنها تحسين فرص المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي في القطاع الذي تمثله النيابة العامة ، وكذلك بناء علاقات على الصعيدين المحلي والدولي فيما بين النيابة العامة والجهات الفاعلة ذات الصلة في سياق عمليات إدماج النوع الاجتماعي، وفي العام 2019 تم إصدار قرار من النائب العام بتعديل مسمى قسم النوع الإجتماعي إلى وحدة النوع الإجتماعي تتبع في عملها إلى النائب العام مباشرة وسيتم العمل على تعديل ذلك على الهيكل التنظيم المقترح للنيابة العامة.

وفي العام 2019 عملت وحدة النوع الاجتماعي على تعزيز الشراكة والتنسيق مع المؤسسات الشريكة ومنها وحدة النوع الإجتماعي في الشرطة الفلسطينية بهدف تنسيق الجهود والتعاون فيما يتعلق بإدماج النوع الإجتماعي في أعمال وخدمات النيابة العامة، إضافة للمشاركة في العديد من الأنشطة والفعاليات والاجتماعات التي تم عقدها لوحدات النوع الإجتماعي في كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية من خلال وزارة شؤون المرأة، تناولت العديد من المواضيع منها الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والمرصد الوطني للعنف ضد النساء، اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية والحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى ذلك عملت وحدة النوع الاجتماعي على تعزيز الشراكة والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في قطاع الأمن والعدالة ومنها وحدة النوع الإجتماعي في الشرطة الفلسطينية بهدف تنسيق الجهود والتعاون في المواضيع ذات العلاقة.

ولضمان إدماج النوع الإجتماعي في كافة أعمال وخدمات النيابة العامة عقدت وحدة النوع الإجتماعي عدد من ورش العمل التي استهدفت رؤساء الأقلام في النيابات الجزئية والمتخصصة، مدراء الدوائر والإدارات والوحدات المتخصصة في مكتب النائب العام والموظفين الإداريين المختصين في نيابة حماية الأسرة من العنف، هدفت هذه الورش إلى التعريف على مفاهيم النوع الاجتماعي وسبل إدماجه في أعمال وخدمات النيابة العامة، أدوار النوع الاجتماعي والحاجات العملية والإستراتيجية، وآلية تحديد الإحتياجات العملية والإستراتيجية من أجل الوصول إلى خطط وبرامج وسياسات مستجيبة للنوع الإجتماعي، وفي ذات السياق عملت الوحدة المختصة على دعم وتمكين أعضاء النيابة العامة من الإناث (رئيسات النيابة العامة) لتعزيز ورفع قدراتهن في مجال القيادة والإدارة في العمل.

2.1 الإنجازات على مستوى الوحدات والدوائر الإدارية

1.3.1 الإدارة العامة للتخطيط والسياسات

تأسست دائرة التخطيط والسياسات عام 2008 وتعتبر الوحدة الأساسية في تطوير النيابة العامة في مختلف المجالات فهي تقوم بشكل عام على تحقيق محورين رئيسين وهما إعداد الخطط الإستراتيجية والتنفيذية وإعداد دراسات الإحتياج المتعلقة بكافة مجالات العمل في النيابة العامة سواء تلك المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره والاحتياجات المتعلقة بتحديث وتحسين مرافقها وبنيتها التحتية وما يرتبط بذلك من تطوير مقترحات المشاريع المرتبطة بها والتواصل المستمر مع الجهات الداعمة لقطاع العدالة، بالإضافة إلى تقديم مقترحات السياسات الخاصة بتطوير الجوانب الفنية والتقنية للنيابة العامة للنهوض بمستوى الأداء والارتقاء بدورها على الصعيد المحلي والدولي، والتالي يوضح أهم الإنجازات المتحققة في العام 2019 تبعاً للدوائر التي تضمها الإدارة العامة للتخطيط والسياسات:

أولا: التخطيط والسياسات

قامت إدارة التخطيط والسياسات بالعديد من الأنشطة والمهام خلال العام 2019 فيما يتعلق بالتخطيط شاركت إدارة التخطيط والسياسات بالاجتماعات الدورية للفريق الوطني والتقني لقطاع العدالة بحيث تم انجاز الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة للأعوام 2017-2022 والتي تتضمن خطة وأهداف النيابة العامة الإستراتيجية ، وقد تم صياغة أهداف الخطة بحيث تعكس أهداف أجندة السياسات الوطنية ومحورها الأساسي (المواطن أولاً) وتم حصر تدخلاتها ضمن الأولوية الوطنية العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتدخل السياساتي تعزيز وصول المواطنين للعدالة وقد تم وضع خمسة تدخلات سياساتية لضمان تحقيق الأولوية الوطنية.

وقد تبع ذلك قيام إدارة التخطيط بإعداد الخطة التنفيذية للخطة الإستراتيجية ووضع مؤشرات القياس اللازمة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأنشطة ووضعها في قالب إطار النتائج الاستراتيجي الذي يتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء وبشكل يشمل عمل مؤسسات قطاع العدالة جميعها.

وفي الربع الأول من العام 2019 نظمت ادارة التخطيط والسياسات بالشراكة مع الدوائر المختصة واللجان المشكلة مؤتمر النيابة العامة السنوي التاسع (التركي الفلسطيني المشترك) تحت عنوان الأدلة الرقمية بين مقتضيات التحقيق وحقوق الانسان، وقد عقد المؤتمر بمشاركة دولية واسعة وتم تقديم العديد من أوراق العمل المتخصصة من قبل الخبراء القانونيين، وقد تزامن عقد المؤتمر مع إصدار النيابة العامة لتقريرها السنوي للعام 2018 والذي شمل رصد وتوثيق لجميع أنشطة الدوائر والنيابات المتخصصة والتي تم توثيقها بشكل يرتبط مباشرة مع الأهداف الإستراتيجية لقطاع العدالة، إضافة إلى الجانب الإحصائي الذي أعدته دائرة المتابعة والتقييم.

وفي خطوة هي الأولى من نوعها قامت إدارة التخطيط وبالشراكة مع بعثة الشرطة الأوروبية بإعداد تقرير يرصد الإشكاليات التي تواجه الطاقم الإداري العامل في النيابات الجزئية بهدف توحيد وتسهيل وتسريع إجراءات العمل من خلال التركيز على الإشكاليات التي تتعلق بشكل مباشر بالطاقم الإداري المساند لعمل أعضاء النيابة العامة وتحقيق التكاملية في العمل والانجاز للمهام بكفاءة وفاعلية من خلال تحقيق الرضا الوظيفي لدى جميع الموظفين، وقد تمت عملية جمع المعلومات من خلال استبيان تم تعبئتة عن طريق المقابلة المباشرة من خلال الزيارات الميدانية التي تم إجرائها لخمس نيابات جزئية بحيث كان عدد المبحوثين من كل نيابة خمسة أشخاص، وبناءاً على ذلك تم تعبئة 25 استبيان وتحليلهم إحصائياً والخروج بالنتائج والتوصيات والتي تم عرضها في مؤتمر الموظفين الإداريين المشار إليه أعلاه.

وبالشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة تم المشاركة في إعداد مصفوفة الخدمات العدلية بحيث تم وبالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات إدخال كافة الخدمات الالكترونية التي تقدمها النيابة العامة سواء بشكل مستقل أو بشكل تكاملي مع المؤسسات الأخرى إضافة إلى وضع التكلفة التقديرية للمتطلبات الالكترونية لكل خدمة كما تم مناقشة الإطار القانوني للخدمات المخطط لتقديمها في إطار المصفوفة، كما تم كذلك وبالتعاون مع دائرة الإعلام والعلاقات العامة في مكتب النائب العام إعداد الخطة الإعلامية الخاصة بالنيابة العامة والتي هي جزء من الخطة الإعلامية الخاصة بمؤسسات قطاع العدالة وتشمل التوعية بالخدمات التي تقدمها النيابة العامة والجرائم الأكثر خطورة والتي ستتم عن طريق رسائل يتم توجيهها للمواطنين وكذلك التوعية بالخطة الإستراتيجية للقطاع .

وفي توجه جديد للنيابة العامة نحو تطوير عملها وبدعم من مشروع سواسية المشترك وبالشراكة مع دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى والقضاء الشرعي تم إعداد خطة لتطوير نيابات ومحاكم الخليل حيث تم إجراء زيارات للنيابات والمحاكم في المحافظة وإجراء

مقابلات مع رؤساء الأقلام ورؤساء النيابات لحصر المشاكل والاحتياجات وتحديد معيقات العمل، تلا هذه الخطة عقد العديد من الاجتماعات المشتركة بين دائرة التخطيط في النيابة العامة ومجلس القضاء الأعلى وبرنامج سواسية لصياغة خطة التطوير المشار إليها وترتيب الأولويات في التطوير، وخلال السنة الأولى تم إدراج العديد من الإحتياجات التي من شأنها حل إشكاليات العمل مثل توفير سعة تخزين احتياطية للتمكن من عمل مسح ضوئي للملفات وكذلك توفير طابعة وماكنة مسح ضوئي في كل نيابة إضافة إلى حل مشكلة نقص المياه في نيابة ومحكمة دورا من خلال تزويدها بخزانات مياه إضافية ومضخة، ولحل إشكاليات العمل بين النيابات والمحاكم وخاصة المتعلقة ببرنامج سير الدعوى الجزائية ميزان تم عقد ثلاث ورشات في الشمال والوسط والجنوب جمعت موظفي النيابات والمحاكم تم فيها تحديد أهم المعيقات ووضع آليات لحلها مستقبلا.

وفي العام 2019 تم الموافقة على مقترح تم تقديمه سابقاً لدعم نيابة الجرائم الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات من قبل ممثلية اليابان وبتنفيذ من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبدأ تنفيذ أنشطة المشروع في نفس العام والتي شملت شقين الأول يتعلق برفع قدرات أعضاء النيابة العامة والموظفين في مجال التحقيق في الجرائم الالكترونية، والشق الثاني المتعلق بتوفير احتياجات الكترونية مثل أجهزة الحاسوب والطابعات والقاصات وماكنات المسح الضوئي وأجهزة هاتف وأكياس لحفظ المضبوطات، إضافة الى شراء برنامجين لإدارة الموارد البشرية واللوازم، ويشار أن عملية تحديد الاحتياجات وترتيبها حسب الأولوية تمت بالشراكة بين دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التخطيط ونيابة الجرائم الالكترونية.

ومن المخطط له في الربع الثاني من العام 2020 ان يتم إجراء زيارات ميدانية للنيابات الجزئية لفحص الأجهزة المتوفرة فيها ووضع التوصيات اللازمة بشأن ضرورة تجديدها من عدمه، إضافة إلى تحديد الفجوة بين عدد الكادر من أعضاء النيابة العامة والموظفين وعدد المتوفر من أجهزة الحاسوب والهاتف، وكذلك تحديد الإحتياج من الطابعات والأجهزة الإلكترونية المساندة الأخرى، وذلك بهدف ضمان عملية التوزيع الأمثل وفق الاحتياج والأولويات.

وفي ذات السياق قامت دائرة التخطيط وبتمويل من الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون بإعداد خطط المشاريع التنفيذية للسنة الأولى من المشاريع التي تستهدف نيابتي حماية الأسرة من العنف ونيابة حماية الأحداث، وما يرتبط بذلك من إعداد للموازنة التقديرية للأنشطة بالتعاون مع الدائرة المالية، إضافة إلى متابعة تنسيق المشاريع الجارية من خلال منسقي المشاريع في الدائرة ورفع التقارير الدورية بشأن التقدم في تنفيذ الأنشطة.

ثانياً : المتابعة والتقييم

تم إعداد تقارير ربعية ترصد التقدم في الأنشطة المخطط لها على المستوى القطاعي ومستوى النيابة العامة بحيث تم قياس المؤشرات الكمية والنوعية التي تم وضعها في الخطة الإستراتيجية والتنفيذية وإطار النتائج الاستراتيجي وقد تم اعتماد العام 2016 أساس لقياس المؤشرات، وفي إطار العمل الجاري لأتمتة نظام المتابعة والتقييم الالكتروني في النيابة العامة وحيث تم في العام 2017 أتمتة البرنامج بدعم من برنامج سواسية وتم تثبيته على سيرفر النيابة العامة ولتفعيل العمل بالنظام الالكتروني تم إدخال بعض الأنشطة على البرنامج وما يتعلق بها من مخرجات ومؤشرات وتم ربطها بالنتائج القطاعية والأهداف الإستراتيجية وذلك لتجربة النظام والتدريب عليه وللبدء بإعداد دليل إجراءات العمل على البرنامج ليتم بعد ذلك إعداد مدربين للتدريب على البرنامج والبدء باستخدامه من قبل كافة الدوائر والنيابات المتخصصة في مكتب النائب العام.

كما قامت دائرة المتابعة والتقييم بإعداد القسم الإحصائي الذي شمله تقرير النيابة العامة للعام 2018 ، بحيث شمل التقرير جميع القضايا الواردة والتي تم توزيعها حسب التخصص مع التركيز على أكثر التهم تكراراً، وكذلك تم الإشارة إلى خلاصة الأحكام الصادرة وحالة الملفات ونسبة الفصل من الوارد والمدور وما تم تنفيذه من وارد التنفيذيات الجزائية، وكذلك ما يتعلق بدعاوى الحكومة وما تم تحصيله لصالح خزينة الدولة وكذلك تم الإشارة إلى ملفات العدل العليا وما يرتبط بها من تفصيلات وهو ما يعكس جميع عمل النيابة العامة بالأرقام.

ثالثاً : إدارة المشاريع

تم إعداد عدد من مقترحات المشاريع التي شملت التطوير في مجال البنية التحتية ورفع القدرات، ونذكر منها مقترح مشروع مبنى نيابة نابلس وأريحا الذي تم إعداده من قبل دائرة المشاريع وتم رفعه للعديد من الجهات المانحة ذات العلاقة نظرا لوضع هذه المباني على سلم الأولويات نتيجة الوضع السيء لها، كما تم رفع مقترح لرفع قدرات الموظفين الإداريين في مجال التخطيط والمتابعة والتقييم وتم الموافقة على هذا المقترح من قبل وكالة كويكا والذي من المفترض أن يبدأ تنفيذه في بداية العام 2020 ولمدة ثلاث سنوات يستهدف 45 موظف/ة إداري/ة.

وفيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية تم إستلام وتشغيل مبنى محكمة ونيابة سلفيت الجديد والبالغ مساحته 5000 م2، إضافة إلى العمل على حصر الإحتياجات اللوجستية من الأثاث للعديد من النيابات الجزئية وهي جنين، سلفيت، قلقيلية ودورا وما يتطلبه ذلك من إعداد كافة وثائق العطاءات المتعلقة بها.

رابعاً: العلاقات الدولية

كان للنيابة العامة مشاركة فعالة في المحافل الدولية ذات العلاقة بتعزيز التعاون القضائي الدولي والمساعدات القضائية والاطلاع على التجارب الدولية، وقد كان للنيابة العامة مشاركة فعالة ومن خلال مشاركة النائب العام في المؤتمر السنوي للرابطة الدولية للمدعين العامين والذي تم عقده في الأرجنتين، وكذلك الاجتماع الذي عقد في القاهرة لجمعية النواب العموم واستطاعت النيابة العامة أن تنضم كعضو مؤسس في الجمعية التي يرأسها النائب العام لجمهورية مصر العربية وتضم في عضويتها النيابات العامة في الدول العربية، حيث أن هذا الإنضمام يعد علامة فارقة في تطور العمل القانوني والقضائي الفلسطيني العربي المشترك، خاصة في ظل الظروف الخاصة والاستثنائية التي تعصف بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى أن تعزيز وتفعيل العلاقات مع المحيط العربي مما يساهم في تذليل العقبات المتعلقة في ملاحقة الجرائم العابرة للحدود كجرائم غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، التي تهدد الأمن القومي لبلادنا .

وفي ذات السياق شاركت النيابة العامة في المؤتمرات والإجتماعات الإقليمية التي يتم عقدها من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك الاجتماعات الدورية لليوروميد (الشراكة الأورومتوسطية)، إضافة إلى العديد من الورشات والمؤتمرات المنعقدة من قبل العديد من الجهات الدولية وما يتم عقده كذلك من قبل المعهد القضائي الفلسطيني .

واستمرت النيابة العامة في مجال تعزيز التعاون القضائي الدولي حيث تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع نيابات عدد من الدول مثل الأردن، بوتسوانا، الجبل الأسود، صربيا، الأرجنتين، المغرب، كما تم العمل على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة مع روسيا وتم التخطيط والترتيب لتنفيذ أول بنودها في مطلع العام 2020 ، والذي يتعلق بعقد طاولة مستديرة بين أعضاء النيابة العامة الروسية والفلسطينية بهدف تبادل الخبرات بين الجانبين.

خامساً: التدريب وبناء القدرات

قامت دائرة التدريب بتنظيم عدد من التدريبات والورش على المستوى المحلي والدولي والتي تستهدف أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين، وبشكل عام يتم عقد هذه التدريبات إما من خلال الممول مباشرة أو من خلال المعهد القضائي الفلسطيني إضافة إلى ما يتم تلقيه من دعوات خارجية.

وفي العام 2019 تم تنظيم عدد من التدريبات والورش بالتعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني ويشار إلى أن عدد منها تم دارتها من قبل أعضاء النيابة العامة المعتمدين كمدربين من قبل المعهد، إضافة إلى عدد من الدورات التدريبية والورش التي نظمت على المستوى المحلي والدولي والتي استهدفت النيابات المتخصصة بشكل خاص والكادر القانوني والاداري بشكل عام، وبتنسيق مباشر مع الجهات الممولة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، مكتب الأمم المتحدة للطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون، مشروع جيساب الأمريكي، بعثة الشرطة الأوروبية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤسسة أرض الإنسان السويسرية، ويمكن حصر أهم المواضيع التي تم تغطيتها بالتدريبات المحلية التي عقدت في العام 2019 بما يلي :

- تدريب متخصصة لرفع قدرة وكفاءة أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف حول مواضيع (مهارات سماع صوت الضحية، المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأشكال العنف الموجه ضد النساء، الجنسانية، الممارسات الجيدة في قضايا العنف ضد النساء، إدماج حقوق ذوي الإعاقة في عمل النيابة العامة، دور أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية والخاصة في التعامل مع حالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الإجتماعي، العمل بروح الفريق الواحد لرفع جودة الخدمة المقدمة من نيابة حماية الأسرة من العنف، التوعية بخدمات العدالة الجنائية المتاحة للنساء الناجيات من العنف، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، تعزيز مفهوم وقيم نيابة حماية الاسرة،)

- تدريبات متخصصة تتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية شملت العديد من المواضيع منها (تقنيات التحقيق في الشبكة وفهم الملكية الفكرية، إخفاء المعلومات، حيل الخداع، التخطيط البحثي عن الجريمة الالكترونية، مقابلات الجريمة الالكترونية وشهادة الشهود الخبراء) .

- تدريبات متخصصة تدريبات متخصصة لرفع قدرة وكفاءة أعضاء نيابة الأحداث في مواضيع أهمها (إعادة إدماج الجناة والسجناء، آليات حماية الأطفال المعرضين للخطر وخطر الإنحراف)، اضافة للتدريبات التي تم تقديمها لجهات الإختصاص بما يضمن كفاءة وسلامة الإجراءات وتحقيق المصلحة الفضلى للحدث ومن هذه التدريبات:

- تدريبات لكافة العاملين في أماكن إحتجاز الأطفال بما ينسجم مع دليل شكاوى الأطفال لكافة مدراء الفروع في شرطة الأحداث ومراكز الإصلاح والتأهيل في الشرطة الفلسطينية.
- تدريبات للمرشدين التربويين في مديريات التربية والتعليم عن آلية التبليغ عن الملفات والجرائم داخل المدارس وكيفية التعامل معها وجهات الإختصاص بهذا الشأن في كافة المحافظات.
تدريبات حول « آليات عمل مؤسسات بدائل الإحتجاز وآلية تحويل الأطفال «مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.
- تدريبات لكليات القانون في الجامعات الفلسطينية حول عدالة الأحداث والمحاكمة الصورية في قضايا الأحداث، وتقديم الدعم الأكاديمي والبحثي لهم والمشاركة في بناء المناهج الدراسية والمسابقات، بالإضافة إلى تزويدهم بالدراسات والأبحاث القانونية ذات العلاقة.

- تدريبات متخصصة لرفع قدرة وكفاءة أعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية أهمها (التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم ذات الصلة بالحدود، تدريب حول المسائلة الجنائية للشركات)

- تدريبات متخصصة لرفع قدرة وكفاءة أعضاء نيابة جرائم الفساد شملت التدريبات العديد من المواضيع الهامة ذات العلاقة بالتحقيق في جرائم الفساد والتحقيقات الموازية وغسل الاموال وتتبع المتحصلات الجرمية، والتعاون القضائي الدولي.

- تدريبات قانونية إستهدفت النيابات والوحدات المتخصصة أهمها (التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، تعزيز قدرات التنفيذ تحت إطار الولاية القضائية الفلسطينية، التمثيل المبكر، الرقابة على السجون)

- تدريبات في مواضيع الإدارة والقيادة والنوع الاجتماعي وكان أهمها (القيادة والإدارة في العمل لرئيسات النيابة العامة، تدريب المدربين لأعضاء النيابة العامة، مفاهيم النوع الإجتماعي وإدماجه في أعمال النيابة العامة، أدوار النوع الاجتماعي والحاجات العملية والإستراتيجية، وآلية تحديد الإحتياجات العملية والإستراتيجية من أجل الوصول إلى خطط وبرامج وسياسات مستجيبة للنوع الإجتماعي، تدريبات متخصصة على برنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان 2)).

أما على مستوى التدريبات والورش التي يتم عقدها على المستوى الدولي فقد قامت دائرة التدريب بالتنسيق لهذه المشاركات بشكل كامل من خلال التواصل مع الجهات المنظمة والسفارات والجهات الممولة والأطراف ذات العلاقة على المستوى المحلي والدولي وما يتبع ذلك من تقارير ذات علاقة، ومن أبرز المشاركات الدولية للنيابة العامة ما يلي :

- عقد رحلات دراسية لعدد من الدول للاستفادة من تجربتها القانونية في مواضيع متخصصة كان أهمها (رحلة دراسية إلى الدنمارك تم فيها تبادل الآراء حول التحقيق في الجرائم الاقتصادية ومقاضاة مرتكبيها متضمناً التعاون بين النيابة العامة وجهات الضبط القضائي والتعامل مع الأدلة الرقمية، رحلة دراسية إلى فنلندا بحيث تم فيها الإطلاع على نظام العدالة الجنائية الفنلندي وآلية التفتيش القضائي المتبعة)

- مشاركات دولية في الإجتماعات والورش واللقاءات نذكر منها (مشاركة نيابة حماية الأسرة من العنف إلى جانب وحدة حقوق الإنسان في إطلاق برنامج help التدريبي الإقليمي حول العنف ضد المرأة والعنف المنزلي الذي عقد في المملكة المغربية، المشاركة في الإجتماع الإقليمي بشأن جمع وتحليل بيانات الأسلحة النارية للدول الأعضاء والدول المراقبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي عقد في النمسا، المشاركة في ورشة عمل حول المقاتلين الإرهابيين - التدابير القانونية والقضائية لمعالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين والتي تم عقدها في تونس، المشاركة في اللقاء قانوني حول القانون الدولي الإنساني الذي عقد في الكويت).

- المشاركة في المؤتمرات الدولية وأهمها (المؤتمر الإقليمي الأول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد المتصاعد لعمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال والذي عقد في جمهورية مصر، مؤتمر أعضاء النيابة العامة حول مكافحة الجرائم المنظمة والعابرة للحدود المنعقد في ألمانيا، المؤتمر الإقليمي الأول حول حوسبة أنظمة العمل القضائي المنعقد في الأردن)

- المشاركة في تدريبات قانونية متخصصة أهمها (دورة تدريبية حول إدارة الأصول والمحجوزات عقدت في قطر، دورة تدريبية حول العدالة الجنائية عقدت في اليابان.

وفي ذات السياق قامت الدائرة بالتنسيق لمشاركات النيابة العامة في العديد من الجلسات الحوارية والإجتماعات واللقاءات مع الشركاء من ذوي العلاقة، والتالي يلخص أهم المشاركات للنيابة العامة:

- جلسات المشاورات من أجل إصلاح قطاع العدالة.

- جلسات حوارية حول التشبيك والتنسيق بين النيابة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والدوائر الحكومية في قضايا العنف ضدّ ذوي الإعاقة وكبار السنّ وفي قضايا العنف ضد النساء والأطفال.

- جلسات حوارية وتنسيقية بين الشركاء في تطبيق نظام التحويل الوطني للنساء والفتيات المعنفات (محافظات الوسط ، والجنوب ، والشمال)، إضافة إلى جلسات حوارية مع الشرطة في محافظات الشمال والوسط والجنوب.

- جلسات حوارية وتنسيقية بين الشركاء في تطبيق نظام التحويل الوطني للنساء والفتيات المعنفات (محافظات الوسط ، والجنوب ، والشمال)، إضافة إلى جلسات حوارية مع الشرطة في محافظات الشمال والوسط والجنوب.

- جلسة عمل حول قاعدة البيانات الوطنية لكتابة التقارير والمتابعة.

- لقاء تشاوري بين نيابة حماية الاسرة من العنف والقضاء المختص.

- جلسة حوارية حول معيقات الإبلاغ والتحويل لحماية الأطفال ضحايا العنف والمعرضين لخطر الإنحراف بتنظيم من الحركة العالمية للدفاع عن الطفل.

2.3.1 إدارة تكنولوجيا المعلومات

قامت إدارة تكنولجيا المعلومات بتحقيق العديد من الإنجازات وفق المخطط له، فمن خلال دائرة البرمجة وتطوير الأنظمة وقواعد البيانات تم ربط النيابة العامة مع الشرطة القضائية للتمكن من إرسال المذكرات وإستقبالها إلكترونيًا عبر شبكة الحكومة الإلكترونية في النيابات الجزئية، إضافة إلى إنشاء نظام طلبات الإحتياج الإلكتروني في النيابة العامة وتفعيله على السجل العام والسجلات المتخصصة وربطه إلكترونياً مع النيابات الجزئية.

وفي ذات السياق وبما يتعلق ببرنامج سير الدعوى الجزائية (ميزان 2) تم تطوير برنامج ميزان الخاص بنيابة الجرائم الإلكترونية وتطوير مخطط سير القضية بما يتناسب مع متطلبات قانون الجرائم الإلكترونية بالإضافة الى تطوير الوظائف الداعمة لذلك والتي تخدم عمليات الإدخال والمتابعة وإصدار التقارير الخاصة، إضافة إلى العمل على إعداد مسودة دليل العمل على ميزان نيابة الجرائم الإلكترونية وتدقيقه من قبل المختصين وسيتم توزيعه ونشره في النيابات الجزئية بعد إعتماده رسمياً .

وحيث أن عملية تطوير برنامج ميزان 2 هي عملية مستمرة في ظل استحداث نيابات جديدة أو تعديلات تشريعية أو تنظيمية، فقد تم في العام 2019 أيضاً تفعيل وتطوير برنامج ميزان ليشمل سجل خاص لنيابة حماية الأسرة وتطوير الوظائف الداعمة لذلك والتي تخدم عمليات الإدخال والمتابعة وإصدار التقارير الخاصة، هذا بالإضافة إلى إعادة بناء الشق المتعلق بالتنفيذ على برنامج ميزان الخاص بالنيابة العامة و بناء تقارير تفصيلية بآليات التنفيذ و تقارير إحصائية جديدة متعلقة بالتنفيذ، وما رافق عملية التطوير أيضا من عملية تدريب لكافة موظفي النيابة على التحديثات والتطورات التي تم إستحداثها على برنامج الأرشفة الإلكترونية في النيابة العامة (ميزان) .

وبما يتعلق بالبوابة الإلكترونية للنيابة العامة فقد تم إجراء التعديلات والتحديثات عليها وإضافة بعض الخدمات والصفحات والتقارير بالتنسيق والتعاون مع وحدة العلاقات العامة والإعلام، إضافة الى التعاقد مع شركة للبرمجة لتطوير برنامج الشؤون الإدارية وبرنامج المستودعات والعهد والأصول الثابتة ونظام البوابة الإلكترونية للموظفين والبدء بتركيب وتشغيل الأنظمة على السيرفرات الخاصة بها.

وتضم إدارة تكنولوجيا المعلومات كذلك دائرة الإتصالات وإدارة الشبكات، حيث عملت هذه الدائرة خلال العام 2019 على تحقيق العديد من الإنجازات والتطوير الخاص بشبكة النيابة العامة والسيرفرات وهو ما شأنه دعم عمل النيابة العامة بشكل عام من حيث تخزين المعلومات وأمنها وسرعة الإجراءات، ومن التطويرات التي تم إنجازها بهذا الشأن ما يلي :

- توريد وتركيب مساحة تخزين جديدة في غرفة السيرفر الرئيسية في مكتب النائب العام.
- نقل انظمة التشغيل والسيرفرات من مساحة التخزين القديمة الى مساحة التخزين الجديدة وعمل كافة الإعدادات اللازمة عليها.
- تبديل نظام جدار الحماية الرئيسي في مكتب النائب العام بنظام احدث حيث أصبح بالإمكان التحكم بباقي الأنظمة الفرعية في النيابات بشكل مركزي.
- تجهيز البنية التحتية الإلكترونية في المباني الجديدة للنيابات وفقا لقائمة الإحتياجات من القسم الهندسي .
- تجهيز عدد من السيرفرات لتركيب وتشغيل برامج (ادارة الموارد البشرية ومراقب الدوام واللوازم وتثبيت العهد والخدمات الذاتية).

3.3.1 وحدة العلاقات العامة والإعلام

من منطلق أهمية دور الإعلام في عكس وتعزيز الشفافية في عمل النيابة العامة عبر وسائل الإعلام المختلفة، قامت وحدة العلاقات العامة والإعلام في العام 2019 بالتغطية الإعلامية لكافة فعاليات وأنشطة ومؤتمرات النيابة العامة وإعداد البيانات الصحافية بخصوص قضايا الرأي العام والقرارات والأحكام الجزائية في القضايا التحقيقية، إضافة إلى التنسيق والمتابعة مع الجهات الإعلامية والشريكة وتسهيل مهامهم في إجراء المقابلات واللقاءات في الوسائل الإعلامية المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) حول المواضيع التي تتعلق بعمل النيابة العامة، كما تمت عملية التنسيق على المستوى الداخلي مع دائرة تكنولجيا المعلومات بهدف إجراء التعديلات والتحديثات على الموقع الإلكتروني للنيابة العامة وفق كافة المستجدات.

ولتحقيق هدف النيابة العامة في رفع الوعي المجتمعي وتسهيل الوصول للعدالة تم إنتاج ريبورتاجات توعوية في العديد من المجالات المتخصصة (نيابة جرائم الفساد، وحدة حقوق الإنسان، نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية)، وما رافق ذلك من تنظيم للقاءات توعوية لطلبة كليات القانون في الجامعات الفلسطينية، كذلك ما تم إنتاجه من أفلام قصيرة توضح عمل النيابة العامة و كافة خدماتها وإنجازاتها القانونية والإدارية، وكذلك إصدار عددين من النشرة الربعية باللغتين العربية والإنجليزية، توضح كافة فعاليات وأنشطة النيابة العامة والنيابات المتخصصة على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة للقرارات والتعاميم الصادرة .

4.3.1 الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

تعمل الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية كإدارة مساندة لعمل النيابة العامة ويتكامل عملها مع ديوان الموظفين العام ووزارة المالية، وخلال العام 2019 قامت بتحقيق العديد من الإنجازات على المستوى الإداري والمالي، ففي مجال أتمتة العمليات الإدارية تم شراء وتفعيل برنامج خاص بالموارد البشرية يعمل بشكل متكامل مع كافة أقسام الدائرة ومراقب الدوام في النيابة العامة، وحرصا على التكامل والتنسيق في العمل تم رفد بنك الأسئلة في ديوان الموظفين العام بعدد من الأسئلة ذات العلاقة بعمل وتخصص النيابة العامة والتي يجب مراعتها في أسئلة الإمتحانات الوظيفية الإدارية الخاصة بالنيابة العامة.

وبما يتعلق بالجوانب التنظيمية فقد تم إنهاء حصر كافة المسميات الوظيفية الخاصة بالنيابة العامة بالتنسيق من قِبل ديوان الموظفين العام، إضافة إلى إنجاز مسودة الهيكل التنظيمي المعدّل للنيابة العامة وكافة بطاقات الوصف الوظيفي وفق المعايير المعمول بها، كما تمت عملية الإستقطاب والتعيين لعشرة موظفين على بند العقود المؤقتة لمدة (11 شهر) بدعم من مؤسسة وافا الدولية للتنمية وبناء القدرات وفق الإجراءات القانونية والإدارية.

يضاف إلى ما سبق ما تم تحقيقه من إنجازات من قبل الدائرة المالية، حيث تم إعداد موازنة البرامج والأداء لعام 2019 – 2021 ضمن الأسقف المالية الموافق عليها من قبل وزارة المالية وتم رصد الأهداف والأنشطة والمخرجات من خلال البرنامج الرئيسي للنيابة العامة (برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون) والبرنامج الإداري وذلك بالشراكة والتنسيق مع دائرة التخطيط في النيابة العامة بهدف ربط التخطيط بالموازنة وجعلها تعكس الإستراتيجية القطاعية لقطاع العدالة وأجندة السياسات الوطنية، إضافة إلى إعداد موازنة الأعوام 2020 – 2022 وتقديم مقترح الموازنة لوزارة المالية للإعتماد من خلال فريق موازنة البرامج.

وبما يتعلق بالإجراءات المالية المتعلقة بالصرف وحجز الموازنة، وبالعمل المشترك مع وزارة المالية تم حجز المبالغ المالية للرواتب وبدل التنقل والمشاريع والمخرجات المدرجة في برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون، وما تبع ذلك من إجراءات الصرف حيث تم إنجاز (786 مطالبة مالية)، إضافة للمعاملات المتعلقة ببند الرواتب وبدل التنقل وما تم إتخاذه من إجراءات للصرف على أنشطة المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وفي ذات السياق تم إعداد التسويات البنكية الخاصة بعام 2019 لجميع الحسابات البنكية (الصفري،المضبوطات،وحساب المشاريع الداعمة للنيابة العامة) حتى تاريخ 2019/10/1.

الفصل الثاني

الجانب الإحصائي

أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامه

ثانياً: الموارد البشرية

ثالثاً: عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة

رابعا: النيابات المتخصصة

خامسا: قضايا التنفيذات الجزائية

أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء أعمال النيابة العامة :

تقيم مؤشرات الأداء لأعمال النيابة العامة فعالية النظام، ودرجة مرونته وتفاعله مع المستجدات وخاصة في مجال ضغط العمل على النيابة العامة وأعباء أعضاء النيابة في مختلف المحافظات. ويوفر نظام ميزان في النيابة العامة معلومات كمية ونوعية مفصلة عن إدارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية من لحظة تسجيلها لدى مأمور الضابطة القضائية أو لدى قلم النيابة العامة في النيابات الجزئية ولدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها ومتابعة تنفيذ القضايا المفصولة وفق القوانين والإجراءات المعتمدة.

وقد استخلصت البيانات الواردة في التقرير الإحصائي التالي من نظام ميزان لدى النيابة العامة ولدى مجلس القضاء الأعلى وتم معالجتها وتصنيفها في جداول تقاطعية لتعبر عن حجم الأعمال والانجازات لدى النيابة العامة والمحاكم، وبما ينسجم مع مؤشرات الأداء (KPIs) كما وردت في الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة والخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2019. فيما يلي ابرز المؤشرات التي تطرق اليها التقرير في إطار فعالية أعمال النيابة العامة:

- نسبة التغير بالزيادة أو النقص في عدد القضايا الواردة التي يتم الفصل فيها خلال فترة محددة، ونسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة ومن مجموع القضايا الواردة والمدورة، وتأثير التغير على حجم القضايا المدورة للسنوات اللاحقة.

- توفير بيانات تساعد على استشراف آفاق أعمال النيابة العامة المستقبلية استناداً إلى معطيات السنوات السابقة ليساعد متخذي القرار على التخطيط للمستقبل سواء من زاوية التوسع الأفقي أو العمودي لأعمال النيابات في مختلف المناطق استناداً إلى حجم الأعمال والأعباء الملقاة على عاتق النيابة العامة، أو من زاوية ضبط حركة تنقلات أعضاء النيابة وانتدابهم وتعيين أعضاء جدد استناداً إلى عبء النيابة العامة .

- فعالية أعمال النيابة العامة في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم بالسرعة المناسبة من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وإعطاء كل ذي حق حقه.

- مؤشر القضايا المدورة: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال الشهر السابق أو خلال السنة السابقة ويتم تدويرها. وبحسب عادة (مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة – القضايا التي يتم فصلها خلال السنة).

- مؤشر عدد القضايا المفصولة: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل كل عضو نيابة.

- مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) أعضاء النيابة ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة X100%). أو (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة X100%)

ثانياً: الموارد البشرية:

1.1 عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى و الجنس خلال العام 2019

بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (157) عضو خلال العام 2019 ، حيث تشكل نسبة أعضاء النيابة العامة الإناث (21%) بينما بلغت نسبة أعضاء النيابة العامة الذكور (79%) ، يوضح الجدول أدناه توزيع عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي خلال العام :

عدد أعضاء النيابة العامة حسب المسمى الوظيفي والجنس

المسمى الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع	نسبة أعضاء النيابة العامة حسب الجنس والمسمى الوظيفي	
				نسبة الإناث	نسبة الذكور
النائب العام	1	0	1	%0	%100
مساعد النائب العام	4	0	4	%0	%100
رئيس نيابة	36	5	*41	%12	%88
وكيل نيابة	83	28	*111	%25	%75
معاون نيابة	0	0	0	0	0
المجموع	124	33	157	%21	%79

*يتضمن مجموع رؤساء النيابة العامة رئيس نيابة منتدب في وزارة الخارجية

*يتضمن مجموع وكلاء النيابة العامة وكيل منتدب لدى وحدة المتابعة المالية

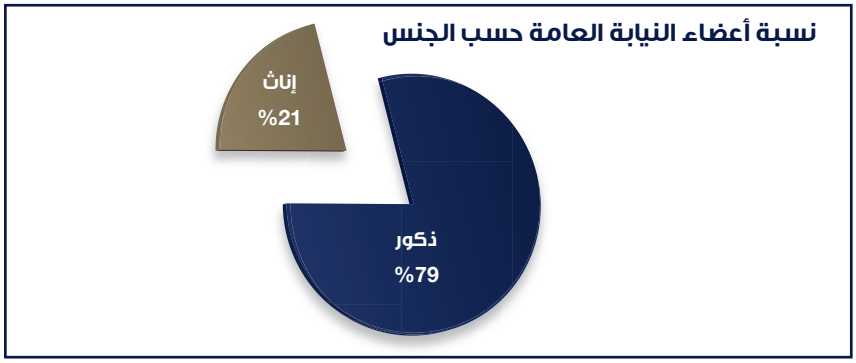

2.2 عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس خلال العام 2019:

تشكل نسبة الإناث العاملات في النيابة العامة (46%) ونسبة الذكور (54%). تشكل نسبة الإناث العاملات في مكتب النائب العام نصف الموظفين تقريبا بنسبة (52%) بينما بلغت نسبة الذكور (48%) ، أما في النيابات الجزئية تشكل نسبة الإناث العاملات (42%) ونسبة الذكور (58%)، و بلغت نسبة الزيادة في عدد الموظفين الإداريين في النيابة العامة (14%) عن العام السابق.

توزيع موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي والجنس للعام 2019

مكان العمل الحالي	ذكور	إناث	المجموع
مكتب النائب العام			
مكتب النائب العام	2	2	4
ديوان مكتب النائب العام	2	5	7
مكتب النائب العام المساعد	2	1	3
المكتب الفني	0	4	4
وحدة حقوق الإنسان	0	1	1
نيابة النقض	1	1	2
نيابة دعاوى الحكومه	3	0	3
نيابة العدل العليا	2	2	4
نيابة الاستئناف	1	3	4
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	3	4	7
نيابة الجرائم الالكترونية	1	2	3
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	2	5	7
نيابة مكافحة الجرائم المرورية	1	0	1
دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية	0	1	1
نيابة التعاون القضائي الدولي	1	0	1
نيابة حماية الأحداث	1	1	2
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	9	5	14
إدارة تكنولوجيا المعلومات	5	1	6
دائرة النوع الاجتماعي	0	1	1
نيابة حماية الآسرة من العنف	0	1	1
الإدارة العامة للتفتيش والدعم الفني	2	1	3
المكتب الإعلامي	1	3	4
وحدة الرقابة المالية والإدارية	2	0	2
المكتبة	0	1	1
مجموع موظفي مكتب النائب العام	41	45	86

مكان العمل الحالي	ذكور	إناث	المجموع
النيابات الجزئية			
نيابة اريحا	3	4	7
نيابة الخليل	6	5	11
نيابة بيت لحم	8	5	13
نيابة جنين	10	9	19
نيابة حلحول	3	4	7
نيابة دورا	6	2	8
نيابة رام الله	15	9	24
نيابة سلفيت	6	3	9
نيابة طوباس	3	5	8
نيابة طولكرم	12	3	15
نيابة قلقيلية	5	4	9
نيابة نابلس	10	11	21
نيابة يطا	3	1	4
مجموع موظفي النيابات الجزئية	90	65	155
المجموع العام	131	110	241
نسبة الإناث من المجموع الكلي	%46		
نسبة الذكور من المجموع الكلي	%54		

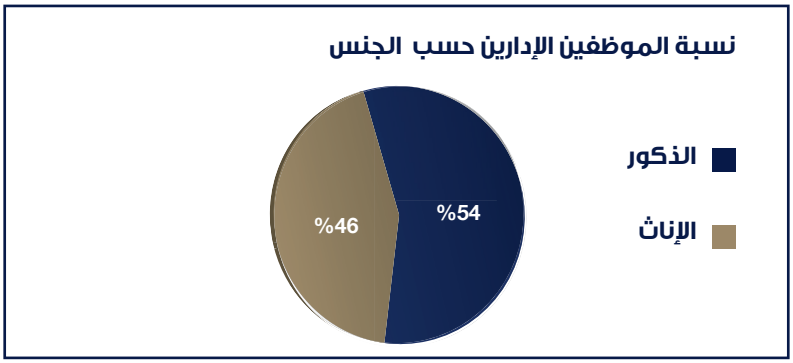

ثالثاً: القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة:

3.1 القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية في العام 2019:

مجموع القضايا المدورة والواردة (53194) قضية خلال العام 2019 ، مع العلم ان عدد القضايا الواردة خلال العام (47536) قضية ، وبلغ عدد القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد (45177) قضية، فنلاحظ هنا ان نسبة الإحالة (85%) من مجموع المدور والوارد للنيابة العامة ، منها (89%) ملفات احيلت للمحكمة و (11%) ملفات احيلت للنائب العام.

في الجدول ادناه يبين عدد القضايا التحقيقية الواردة للنيابة العامة مع تفاصيل حالة القضايا (مفصول ، مدور) إضافة الى عدد القضايا المدورة من السنة السابقة موزعة على النيابات الجزئية :

القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابة العامة للعام 2019

النيابات الجزئية	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	نسبة الفصل (من مجموع المدور من والوارد)	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	703	7740	8443	7350	%87	1093
نابلس	751	6152	6903	5889	%85	1014
جنين	531	5118	5649	5181	%92	468
طولكرم	217	3176	3393	3139	%93	254
قلقيلية	75	2305	2380	2257	%95	123
سلفيت	59	1995	2054	2013	%98	41
الخليل	1160	5963	7123	5582	%78	1541
حلحول	199	2293	2492	2104	%84	388
بيت لحم	614	5375	5989	4837	%81	1152
طوباس	84	1454	1538	1405	%91	133
اريحا	158	1769	1927	1725	%90	202
يطا	558	1452	2010	1286	%64	724
دورا	549	2744	3293	2409	%73	884
المجموع	5658	47536	53194	45177	%85	8017

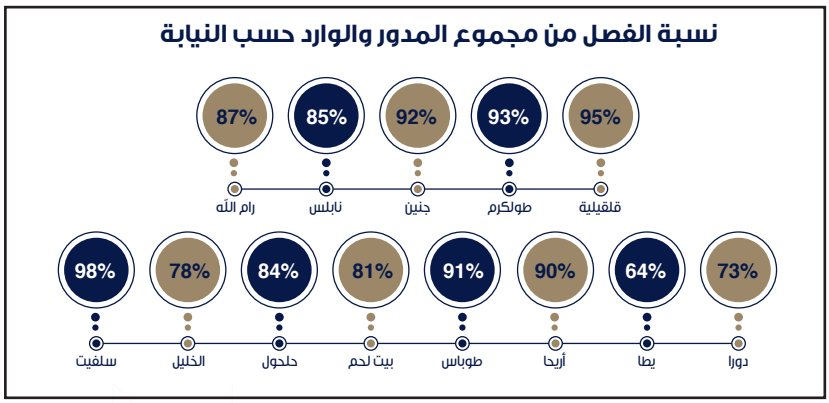

3.2 القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا للعام 2019 حيث كانت النتائج على النحو التالي:

- **قضايا الجنح** : بلغ عدد قضايا الجنح الواردة للنيابة العامة خلال العام (38635) قضية، اي بنسبة (81%) من إجمالي الوراد خلال العام، حيث تشكل قضايا الجنح الأعلى نسبة من اجمالي الوارد للنيابة العامه.
- **قضايا الجنايات**: بلغ عدد قضايا الجنايات الواردة للنيابة العامة خلال العام (2429) قضية اي بنسبة (5%) من اجمالي الوارد .
- **المخالفات**: بلغ اجمالي المخالفات الواردة للنيابة العامة خلال العام (5697) مخالفة اي بنسبة (12%) من اجمالي الوارد خلال العام.
- **قضايا العوارض**: بلغ اجمالي قضايا العوارض المسجلة لدى النيابة العامة خلال العام (775) قضية اي بنسبة (2%) من اجمالي الوارد.

يبين الجدول التالي جملة القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة السنوية حسب نوع القضايا (جنايات، جنح ،مخالفات وعوارض) وتظهر النتائج ما يلي:

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضية للعام 2019

تصنيف التهمة	المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	النسبة من الوارد	نسبة المفصول
جنحة	4648	38635	43283	36321	6962	%81	%84
جناية	748	2429	3177	2463	714	%5	%78
مخالفات	50	5697	5747	5690	57	%12	%99
عوارض	212	775	987	703	284	%2	%71
المجموع	5658	47536	53194	45177	8017	%100	%85

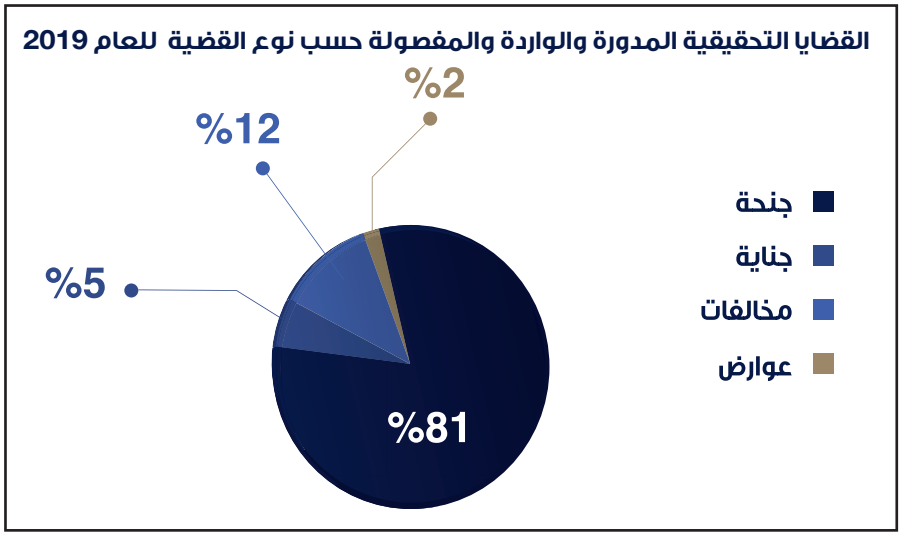

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية ونوع القضة للعام 2019:

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	اريحا	دورا	يطا	المجموع
السنوات	جنحة	403	631	401	176	54	30	1025	187	507	77	98	528	531	4648
	جناية	244	81	87	29	18	24	95	10	84	4	42	15	15	748
	مخالفات	10	14	5	1	1	1	5	1	4	1	2	1	4	50
	عوارض	46	25	38	11	2	4	35	1	19	2	16	5	8	212
	المجموع	703	751	531	217	75	59	1160	199	614	84	158	549	558	5658
الوارد	جنحة	5886	4347	4139	2543	1923	1647	5153	2026	4632	1183	1429	2451	1276	38635
	جناية	584	449	211	168	169	83	208	79	173	51	112	68	74	2429
	مخالفات	1132	1198	680	412	192	237	545	163	486	199	171	202	80	5697
	عوارض	138	158	88	53	21	28	57	25	84	21	57	23	22	775
	المجموع	7740	6152	5118	3176	2305	1995	5963	2293	5375	1454	1769	2744	1452	47536
المفصول	جنحة	5472	4119	4173	2503	1878	1649	4747	1831	4152	1158	1400	2126	1113	36321
	جناية	631	431	239	165	171	95	235	84	143	30	108	59	72	2463
	مخالفات	1131	1204	681	412	190	238	544	164	476	198	170	202	80	5690
	عوارض	116	135	88	59	18	31	56	25	66	19	47	22	21	703
	المجموع	7350	5889	5181	3139	2257	2013	5582	2104	4837	1405	1725	2409	1286	45177
المدور للسنة اللاحقة	جنحة	817	859	367	216	99	28	1431	382	987	102	127	853	694	6962
	جناية	197	99	59	32	16	12	68	5	114	25	46	24	17	714
	مخالفات	11	8	4	1	3	0	6	0	14	2	3	1	4	57
	عوارض	68	48	38	5	5	1	36	1	37	4	26	6	9	284
	المجموع	1093	1014	468	254	123	41	1541	388	1152	133	202	884	724	8017

3.3 توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة الواردة للنيابات الجزئية للعام 2019 فيما يلي ابرز النتائج:

الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة:

- **قضايا السرقة:** بلغ مجموع قضايا السرقة (2059) قضية خلال العام وقد سجلت أعلى نسبة لقضايا السرقة في نيابة رام الله بنسبة (25%) من مجموع قضايا السرقة الكلية تليها نيابة نابلس بنسبة (17%).

- **قضايا السلب في الطريق العام :** بلغ مجموع قضايا السلب في الطريق العام التي وردت النيابة العامة خلال العام 2019 (37) قضايا.

- **قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة:** بلغ مجموع قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة (80) قضية خلال العام ، حيث سجلت نيابة طوباس اعلى نسبة (48%) من المجموع الكلي لعدد القضايا ، وتليها نيابة اريحا بنسبة (33%) من مجموع قضايا الإعتداء على الأملاك العامة والخاصة.

جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان:

- **قضايا القتل العمد :** سجلت النيابة العامة (13) قضية قتل عمد خلال العام .

- **قضايا القتل القصد:** بلغ مجموع قضايا القتل القصد التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (12) قضية.

- **الضرب المفضي للموت:** بلغ مجموع قضايا الضرب المفضي للموت التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (2).

- **قضايا الإيذاء البليغ:** بلغ مجموع قضايا الايذاء البليغ التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (676) قضية، وكانت اعلاها في نيابة نابلس بنسبة (21%).

- **قضايا الإيذاء البسيط:** بلغ مجموع قضايا الايذاء البسيط التي سجلت لدى النيابة العامة خلال العام (2116) قضية ، وكانت اعلى نسبة في نيابة طولكرم بنسبة (20%) من مجموع قضايا الايذاء البسيط.

- **قضايا المشاجرة العامة:** بلغ مجموع قضايا المشاجرة العامة الوارادة الى النيابة العامة (149) قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة رام الله بنسبة (12%) ، من مجموع قضايا المشاجره.

استيفاء الحق بالذات:

قضايا استيفاء الحق بالذات: سجلت النيابة العامة (113) قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة رام الله بنسبة (27 %) .

توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة للنيابات الجزئية للعام 2019

نوع الجريمة	الجرائم التي تقع على الأملاك الخاصة والعامة		جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان						
النيابة	السرقة	السلب في الطريق العام	الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة	القتل العمد	القتل القصد	الضرب المفضي الى الموت	الإيذاء البليغ	الإيذاء البسيط	المشاجرة العامة
رام الله	518	2	2	3	1	1	76	275	56
نابلس	345	5	5	2	2	0	145	252	15
جنين	209	16	4	1	2	0	88	213	18
الخليل	187	0	0	0	2	0	31	132	2
طولكرم	161	2	2	0	0	0	90	427	4
قلقيلية	110	5	0	0	0	0	52	245	3
طوباس	53	0	38	0	2	0	16	168	3
سلفيت	67	2	0	1	0	0	44	26	12
اريحا	112	0	26	0	0	0	16	29	17
حلحول	54	1	0	1	0	0	25	220	5
دورا	46	0	0	2	0	0	27	40	1
بيت لحم	149	4	3	1	1	1	49	37	12
يطا	48	0	0	2	2	0	17	52	1
المجموع	2059	37	80	13	12	2	676	2116	149

3.4 قضايا المخدرات خلال العام 2019:

نلاحظ هذا العام ان قضايا المخدرات قلت عن العام السابق بنسبة (6%) عن العام السابق ، وفيما يلي أبرز النتائج:

- **قضايا حيازة وتعاطي المخدرات :** بلغ مجموع قضايا حيازة وتعاطي المخدرات (1413) قضية خلال العام ، نلاحظ ان في العام 2019 ان نسبة ورود قضايا الحيازة والتعاطي قد قلت عن العام السابق بنسبة (1%).

- **قضايا الاتجار بالمخدرات:** بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات (149) قضية خلال العام، ونشير هنا ايضاً ان قضايا الإتجار بالمخدرات قلت عن العام السابق بنسة (26%).

- **قضايا تنمية وزراعة المخدرات:** بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات (20) قضية خلال العام ، وفي العام 2018 سجلت النيابة العامة (48) قضية تنمية وزراعة المخدرات ، فنلاحظ ان هناك نسبة انخفاض في قضايا تنمية وزراعة المخدرات بنسبة (58%) عن العام السابق .

*** بلغت نسبة قضايا المخدرات المحالة الى المحاكم (88%) من اجمالي وارد قضايا المخدرات.

عدد قضايا المخدرات حسب التكيف القانوني للتهمة للعام 2019

النيابة	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	مجموع الوارد	مجموع القضايا المحالة للمحاكم	نسبة المحال للمحاكم من مجموع الوارد
رام الله	429	35	6	470	441	%94
نابلس	129	42	3	174	150	%86
جنين	107	3	3	113	99	%88
طولكرم	134	8	0	142	121	%85
قلقيلية	105	12	1	118	99	%84
سلفيت	27	2	1	30	27	%90
الخليل	96	5	1	102	90	%88
حلحول	26	0	0	26	23	%88
بيت لحم	129	19	2	150	127	%85
طوباس	36	5	0	41	33	%80
اريحا	132	12	0	144	131	%91
يطا	26	6	3	35	24	%69
دورا	37	0	0	37	35	%95
المجموع	1413	149	20	1582	1400	%88

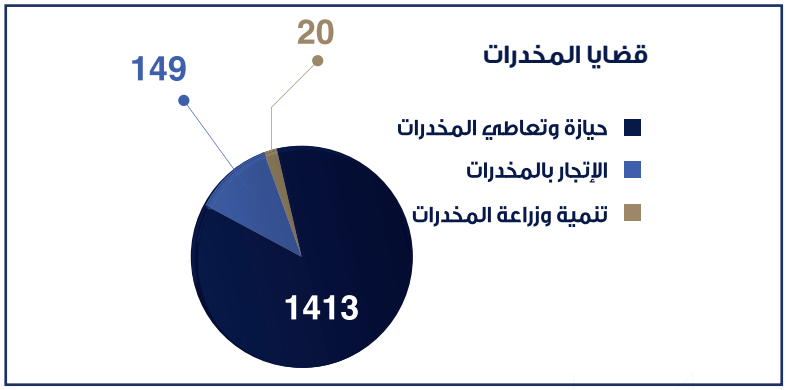

رابعاً: : النيابات المتخصصة:

1.4 نيابة الاستئناف (جزاء، مدني)

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة الاستئناف:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الإستئناف (الجزاء) (262) قضية ، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ المدور خلال العام (65) قضية.

- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد القضايا الواردة الى محكمة الاستئناف (الجزاء) (714) قضية خلال العام ، واما بخصوص محكمة الإستئناف (المدني) بلغ واردها خلال العام (114) قضية.

- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام (799) قضية، ومحكمة الاستئناف(مدني) بلغ مجموع المفصول فيها من الوارد (123) قضية.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) (82%) من مجموع المدور والوارد.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) من مجموع المدور والوارد (69%) الوارد خلال العام.

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى محكمة الاستئناف (جزاء) للعام 2019

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (جزاء) 2019
المدور من السنوات السابقة	262
الوارد خلال السنة	714
مجموع المدور والوارد	976
المفصول	799
المدور للسنة اللاحقة	177
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	%82

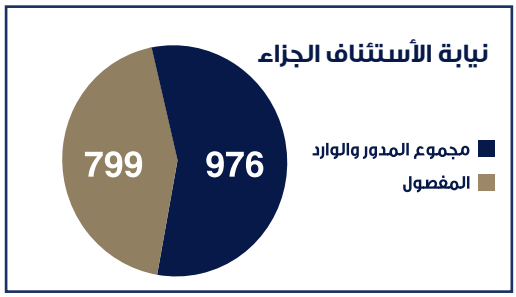

عدد القضايا والواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف (مدني) للعام 2019

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (مدني) 2019
المدور من السنوات السابقة	65
الوارد خلال السنة	114
مجموع المدور والوارد	179
المفصول خلال السنة	123
المدور للسنة اللاحقة	56
نسبة المفصول الى الواردة	%69

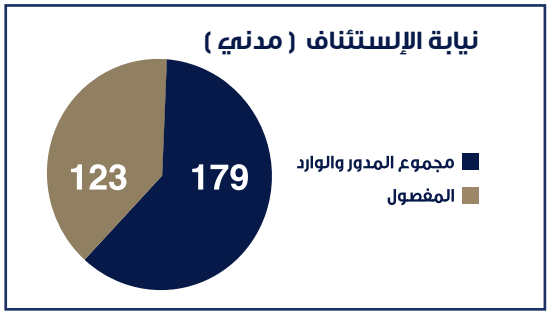

2.4 نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

عدد القضايا الواردة والمفصولة في نيابة الجرائم الاقتصادية:

- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة (2186) قضية خلال العام، منها (126) قضية جنايات بنسبة (6%) من مجموع الوارد ، وبلغت قضايا الجنح (2060) قضية بنسبة (94%) من مجموع الوارد خلال العام.

- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام (1859) قضية منها (1752) قضية محالة للمحاكم ، (107) قضية تم حفظها .

- **نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع الوارد (85%) ونلاحظ هنا ان نسبة الفصل في قضايا مكافحة الجرائم الاقتصادية زادت عن العام السابق بنسبة (42%) حيث بلغت نسبة الفصل في العام السابق (60%).

يبين الجدول أدناه عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة والمفصولة والمدورة للنيابة العامة خلال العام 2019:

عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة للنيابة العامة خلال العام 2019

البيان	العدد
الوارد	2186
المفصول	1859
المدور للسنة اللاحقة	327
نسبة المفصول إلى مجموع الوارد	%85

نسبة قضايا الجنايات والجنح وارد نيابة مكافحة الجرائم الإقتصادية

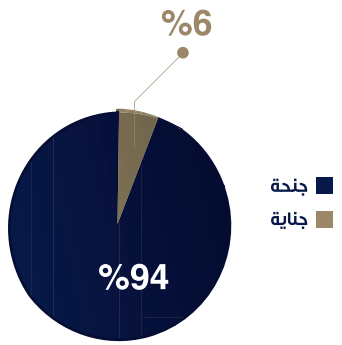

توزيع قضايا الجرائم الاقتصادية الوردة إلى النيابة العامة حسب التكييف القانوني للتهمة

نوع الملف	العدد	التهمة	
		جنحة	جناية
غسل أموال	82	77	5
تهرب ضريبي	59	58	1
غش مستهلك	107	103	4
مخالفة الأسعار	72	72	0
تداول أغذية فاسدة او منتهية الصلاحية	99	12	87
مخالفات الصحة (قانون الصحة)	293	284	9
مخالفة قانون الزراعة	307	307	0
ممارسة المهن دون ترخيص	583	583	0
الملكية الفكرية	14	14	0
غش المحروقات	6	6	0
منتجات مستوطنات	23	10	13
تقليد علامة تجارية	32	32	0
مخالفة التعليمات الفنية الإلزامية / المواصفات والمقاييس الفلسطينية	81	81	0
تبغ	257	257	0
مخالفة قانون البيئة	54	54	0
بنوك تزوير فواتير ضريبية / تزوير شيكات بنكية	117	110	7
المجموع	2186	2060	126

3.4 نيابة العدل العليا والدستورية:

تختص نيابة العدل العليا والدستورية في متابعة قضايا الدعاوى الدستورية ، الدعاوى العليا ودعاوى العدل العليا، فالجداول أدناه تبين عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة للعام 2019 وهي كالتالي:

أولاً: الدعاوى الدستورية

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة (15) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام (38) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة (19) دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد المفصول في الدعاوى الدستورية (34) قضية أي بنسبة (64%) من مجموع المدور والوارد.

الدعاوى الدستورية	
المدور من السنوات السابقة	15
الوارد	38
المجموع	53
المفصول	34
المدور	19
نسبة المفصول الى مجموع المدور و الوارد	%64

ثانياً: دعاوى العليا

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة (24) دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد دعاوى العليا الواردة خلال العام (7) دعوى.
- **المدور:** بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة (10) دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع المفصول من الدعاوى العليا (21) دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة وبلغت نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد (68%) .

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	24
الوارد	7
المجموع	31
المفصول	21
المدور	10
نسبة المفصول الى مجموع المدور و الوارد	%68

ثالثاً: دعاوى العدل العليا

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع القضايا المفصولة في دعاوى العدل العليا خلال العام (232) قضية أي بنسبة فصل (44%) من مجموع المدور والوارد.
- **نسبة المفصول لصالح الدولة :** بلغ مجموع الدعاوى الإدارية المفصولة لصالح الدولة (203) قضية أي بنسبة (87.5%) من المجموع الكلي للمفصول .

نسبة المفصول لصالح الخصم: بلغ مجموع الدعاوى الإدارية المفصولة لصالح الخصم (29) قضية أي بنسبة (12.5%) من المجموع الكلي للمفصول.

دعاوى العدل العليا	
المدور من السنوات السابقة	304
الوارد	214
المجموع	518
المفصول	232
المدور	286
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	%44
المفصول لصالح الدولة	203
المفصول لصالح الخصم	29

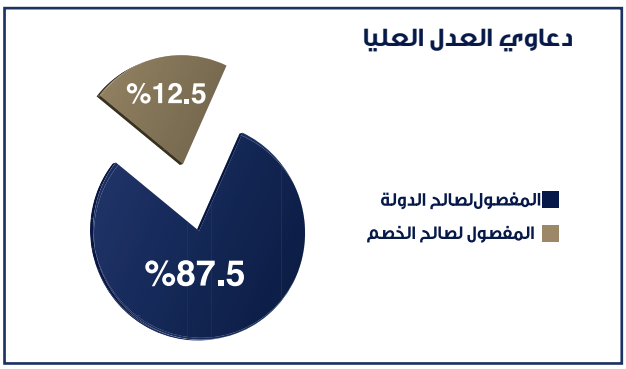

4.4 نيابة النقض:

يبين الجدول ادناه إحصائية نيابة النقض للعام 2019 :

- **عدد القضايا الواردة :** بلغ عدد القضايا الواردة لنيابة النقض خلال العام (697) قضية .
- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ عدد القضايا المفصولة خلال العام (599) قضية حيث بلغت نسبة المفصول من الوارد خلال العام (86%) .
- **عدد القضايا المدورة:** بلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة من قضايا النقض (98) قضية

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2019	
الوارد خلال السنة	697
المفصول	599
المدور للسنة اللاحقة	98
نسبة المفصول الى مجموع الوارد	%86

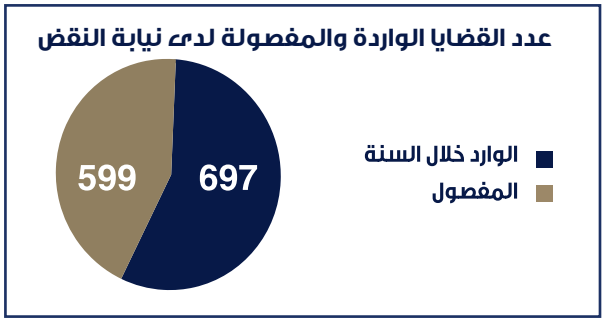

5.4 نيابة الأحداث

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة في النيابات الجزئية للعام 2019:

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
المدور من السنوات السابقة	163
الوارد	2129
مجموع المدور والوارد	2292
المفصول	2169
المدور للسنة اللاحقة	123
نسبة المفصول من الوارد	%95

توزيع قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية للعام 2019:

- **عدد القضايا الواردة :** بلغ عدد قضايا الأحداث الواردة خلال العام (2129) ، وكانت اعلى نسبة ورود لقضايا الأحداث في نيابة رام الله ونابلس بنسبة (17%)، تليها نيابة جنين بنسبة (16%) وكانت اقل نسبة ورود في نيابة يطا ودورا بنسبة (1%).

- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ مجموع قضايا الأحداث المفصولة (2169) قضية من مجموع المدور الوارد خلال العام أي بنسبة فصل (95%) ،ونشير هنا أن اعلى نسبة فصل في نيابة طولكرم بنسبة (100%) ، واقل نسبة في فصل كانت في نيابة يطا بنسبة (71%).

- **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع قضايا الأحداث المدورة للسنة اللاحقة (123) قضية .

عدد قضايا الأحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابة الجزئية

النيابة	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	نسبة الفصل (من مجموع المدور من والوارد)
نيابة احداث رام الله	9	372	381	359	%94
نيابة احداث نابلس	23	354	377	366	%97
نيابة احداث جنين	28	349	377	372	%99
نيابة احداث طولكرم	9	163	172	172	%100
نيابة احداث قلقيلية	1	201	202	195	%97
نيابة احداث سلفيت	19	130	149	145	%97
نيابة احداث الخليل	14	117	131	110	%84
نيابة احداث حلحول	8	45	53	40	%75
نيابة احداث بيت لحم	12	172	184	162	%88
نيابة احداث طوباس	19	87	106	104	%98
نيابة احداث اريحا	11	95	106	102	%96
نيابة احداث يطا	2	15	17	12	%71
نيابة احداث دورا	8	29	37	30	%81
المجموع	163	2129	2292	2169	%95

توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2019

بلغ عدد الاحداث المتهمين في قضايا الجنايات والجنح والمخالفات (2433) متهم وكانت نسبة المتهمين الاحداث الذكور (98%) و نسبة الاناث (2%).

- **قضايا الجنايات:** بلغ مجموع المتهمين بقضايا الجنايات من الاحداث (168) متهم، وجميعهم من الذكور ، ونشير هنا ان نسبة المتهمين الذين ارتكبوا قضايا جنايات من المجموع الكلي للمتهمين بلغت (7%) .

- **قضايا الجنح:** بلغ مجموع المتهمين من الاحداث الذين ارتكبو قضاياجنح (2041) متهم اي بنسبة (84%) من المجموع الكلي للمتهمين ، منهم (98%) ذكور، و (2%) إناث.

- **المخالفات:** بلغ مجموع المخالفات المسجلة لدى النيابة العامة ضد أحداث جانحين (224) مخالفة منهم (99%) ذكور و(1%) إناث، بلغ نسبة المخالفات من المجموع الكلي للمتهمين (9%) خلال العام.

يبين الجدول التالي عدد المتهمين من ذكور والاناث في قضايا الأحداث وتوزيعهم حسب نوع التهمة (جناية، جنحة، مخالفة) :

توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2019

نوع التهمة	ذكر	انثى	المجموع
جناية	168	0	168
جنحة	2000	41	2041
مخالفة	221	3	224
المجموع			2433

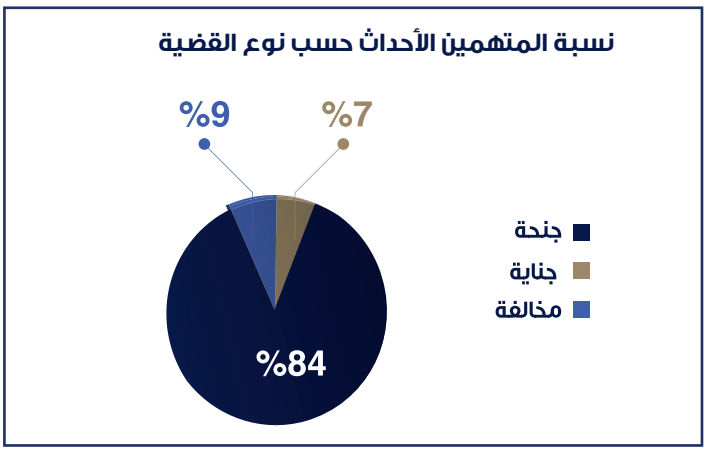

ابرز التهم المتعلقة بقضايا الأحداث للعام 2019 :

يوضح الجدول ادناه ابرز التهم المتعلقة بقضايا الاحداث للعام المذكور، حيث سجلت نيابة الاحداث (1003) قضية ايذاء وهي اعلى التهم ، تليها تهمة السرقة حيث سجل (358) قضية ، لم يسجل هذا العام قضايا هتك عرض و قضايا إغتصاب.

توزيع قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	العدد
القتل العمد	1
الايذاء	1003
الشروع بالقتل	29
السرقة	358
الجرائم الالكترونية	62
هتك العرض	0
التسبب بالحريق عن اهمال	3
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	35
الاغتصاب	0
مقاومة موظف	88
المشاجرة	94
عمل فعل منافي للحياء	21
قضايا مرورية	104
التهديد	237
حيازة وتعاطي مخدرات	37
الاتجار بالمخدرات	4
الذم والقدح والتحقير	21

تنفيذ إجراء الوساطة:

من مهام نيابة الاحداث حسب احكام القرار بقانون بشأن حماية الاحداث والصلاحية الممنوحة بموجبه للنيابة العامة بإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله .

حيث تم اجراء (1143) وساطة في الدعاوى الجزائية المتهم فيها احداث خلال العام ونجد تزايد ملحوظ في تفعيل وتطبيق نظام الوساطة حيث بلغت نسبة اجراء الوساطة (50%) من المجموع الكلي للوساطة الجزائية، وبالمقارنة بالسنة السابقة نلاحظ ان هناك نسبة زيادة في اجراء الوساطة بنسبة (25%) .

عدد تنفيذات إجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية

النيابات الجزئية	تنفيذ اجراء الوساطة
نيابة احداث رام الله	215
نيابة احداث نابلس	146
نيابة احداث الخليل	56
نيابة احداث جنين	211
نيابة احداث طولكرم	96
نيابة احداث اريحا	43
نيابة احداث قلقيلية	141
نيابة احداث بيت لحم	104
نيابة احداث سلفيت	42
نيابة احداث طوباس	54
نيابة احداث دورا	11
نيابة احداث حلحول	16
نيابة احداث يطا	8
المجموع	1143

عدد القيود المسجلة لدى النيابة العامة:

تقوم نيابة الأحداث بتقديم الحماية للاطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وهم اطفال تحت سن الثانية عشر ارتكبوا افعال معاقب عليها بالقانون وغير ملاحقون جزائيا للعام 2019:

بلغ مجموع القيود المسجلة لدى النيابة العامة (154) قيد خلال العام منها (161) ذكر ، و (7) إناث .

النيابة	ذكر	انثى	العدد
نيابة احداث الخليل	9	0	9
نيابة احداث بيت لحم	17	2	19
نيابة احداث جنين	39	1	40
نيابة احداث حلحول	1	0	1
نيابة احداث دورا	1	0	1
نيابة احداث رام الله	23	3	26
نيابة احداث سلفيت	10	0	10
نيابة احداث طوباس	7	0	7
نيابة احداث طولكرم	6	0	6
نيابة احداث قلقيلية	21	0	21
نيابة احداث نابلس	13	1	14
نيابة احداث يطا	3	0	3
نيابة احداث اريحا	4	0	4
المجموع	154	7	161

عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية للعام 2019 :

يوضح الجدول ادناه عدد المواقيف الأحداث المتهمين في دعاوى جزائية خلال عام 2019 موزعين حسب النيابة ، والذين كان مجموعهم (281) حدثاً، ومن خلال المقارنة بالسنة السابقة نلاحظ ان عدد المواقيف انخفض عن العام السابق بنسبة (22%) .

عدد المتهمين الأحداث الذين تم توقيفهم في دعاوى جزائية

النيابة	العدد
نيابة احداث الخليل	33
نيابة احداث بيت لحم	28
نيابة احداث جنين	9
نيابة احداث حلحول	9
نيابة احداث دورا	62
نيابة احداث رام الله	8
نيابة احداث سلفيت	6
نيابة احداث طوباس	28
نيابة احداث طولكرم	14
نيابة احداث قلقيلية	37
نيابة احداث نابلس	18
نيابة احداث يطا	27
نيابة احداث اريحا	2
المجموع	281

عدد قضايا الأحداث التي تم احالتها لمحاكم الأحداث خلال العام 2019 :

يوضح الجدول ادناه عدد قضايا الأحداث التي تم احالتها لمحاكم الأحداث خلال عام 2019 موزعين حسب النيابة ، والذين كان مجموعهم (731) قضية.

عدد قضايا الأحداث التي تم إحالتها لمحاكم الأحداث حسب النيابة

النيابة	العدد
نيابة احداث الخليل	25
نيابة احداث بيت لحم	31
نيابة احداث جنين	97
نيابة احداث حلحول	6
نيابة احداث دورا	10
نيابة احداث رام الله	126
نيابة احداث سلفيت	69
نيابة احداث طوباس	31
نيابة احداث طولكرم	57
نيابة احداث قلقيلية	43
نيابة احداث نابلس	188
نيابة احداث يطا	3
نيابة احداث اريحا	45
المجموع	731

6.4 نيابة مكافحة الجرائم المرورية:

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2019:

- **مجموع الوارد :** بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية الواردة للنيابة العامة خلال العام (4213) قضية .
- **مجموع المفصول:** بلغ مجموع قضايا الجرائم المرورية المفصولة خلال العام (4183) قضية.
- **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ عدد قضايا الجرائم المرورية المدورة للعام اللاحق (30) قضية .
- **نسبة المفصول من الوارد :** بلغت نسبة الفصل في قضايا الجرائم المرورية خلال العام (99%) .

عدد قضايا الجرائم المرورية الواردة والمفصولة والمدورة

نيابة مكافحة الجرائم المرورية	الوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
	4213	4183	30
نسبة المفصول من الوارد			%99

توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية للعام 2019:

توزيع عدد قضايا الجرائم المرورية حسب النيابات الجزئية

النيابة	الوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	633	633	0
نابلس	1140	1132	8
جنين	265	265	0
طولكرم	306	305	1
قلقيلية	126	126	0
سلفيت	155	155	0
الخليل	432	429	3
حلحول	156	156	0
بيت لحم	461	451	10
طوباس	138	137	1
اريحا	167	165	2
يطا	60	58	2
دورا	174	171	3
المجموع	4213	4183	30

عدد الوفيات و الإصابات التي سببتها حوادث المرور خلال عام 2019 حسب المحافظة :

يوضح الجدول أدناه عدد الوفيات والإصابات خلال العام المذكور ، حيث بلغ عدد وفيات الحوادث (122) حالة وفاة ، فيما بلغ عدد الإصابات البسيطة (9937) إصابة و (757) إصابة متوسطة ، و (152) إصابة بليغة ، وفيما يلي توزيعهم حسب المحافظة :

عدد الوفيات والإصابات التي سببتها حوادث المرور خلال العام 2019

المحافظة	عدد الوفيات	عدد الاصابات البسيطة	عدد الاصابات المتوسطة	عدد الاصابات الصعبة
اريحا	7	330	33	5
الخليل	30	1350	209	47
بيت لحم	11	794	19	11
جنين	16	1276	48	14
رام الله	13	1581	84	21
سلفيت	3	358	26	7
ضواحي القدس	6	428	33	0
طوباس	3	345	41	5
طولكرم	7	796	88	9
قلقيلية	4	275	47	4
نابلس	22	2404	129	29
المجموع	122	9937	757	152

**مصدر البيانات : إدارة شرطة المرور/ الشرطة الفلسطينية

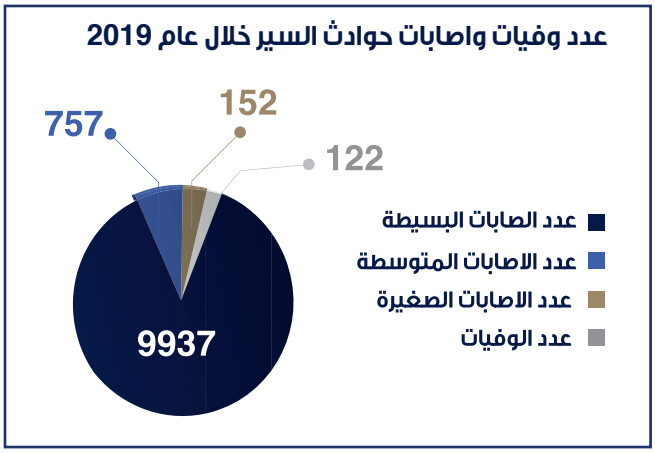

7.4 نيابة حماية الأسرة من العنف:

قامت نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي برصد مجموعة من القضايا فيما يتعلق بالإعتداءات الجنسية حسب التكييف القانوني للتهمة وبلغ مجموعها الكلي (393) قضية، وكانت اعلاها تهمة ابداء أفعال منافية للحياء وبلغ عددها (171) قضية ، تليها تهمة هتك العرض (89) قضية، وكان ادناها تهمة فض غشاء البكارة بوعد الزواج (11) قضايا، كما هو موضح بالجدول ادناه للعام 2018

النيابه	قضايا الاعتداءات الجنسية حسب التكييف القانوني للتهمة 2019					
	فض غشاء البكاره بوعد الزواج	هتك العرض	ابداء افعال منافية للحياء	اغتصاب	افساد رابطة زوجية	الزنا
رام الله	3	28	31	5	14	3
نابلس	0	11	28	2	4	3
الخليل	0	10	12	2	2	0
سلفيت	0	7	3	0	7	1
جنين	0	3	24	2	11	0
بيت لحم	3	4	29	3	13	3
طولكرم	3	9	11	3	9	0
طوباس	0	2	4	1	3	1
اريحا	1	7	11	1	5	2
قلقيلية	1	3	11	3	7	3
دورا	0	2	1	2	0	0
حلحول	0	1	5	1	4	0
يطا	0	2	1	1	1	0
المجموع	11	89	171	26	80	16

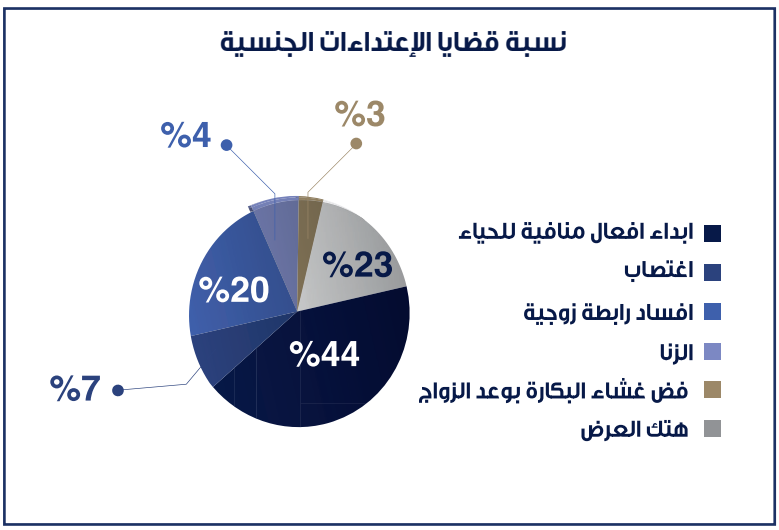

قضايا قتل النساء من اجمالي قضايا القتل:

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة في مكتب النائب العام، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2019 بلغت (8) قضايا منها (5) قضايا قتل عمد و قضية (1) قتل قصد، وقضيتان ضرب مفضي الى الموت ، وشكلت نسبة قضايا قتل النساء (30%) من اجمالي قضايا القتل خلال العام في العام 2019

قضايا قتل النساء بالمقارنة مع اجمالي عدد قضايا القتل للعام 2019

اجمالي قضايا القتل	قضايا قتل النساء والفتيات				نسبة قضايا قتل النساء من اجمالي القتل
	قتل عمد	قتل قصد	الضرب المفضي الى الموت	مجموع قضايا قتل النساء والفتيات	
27	5	1	2*	8	%30

*جريمة ضرب مفضي للموت تعرضت لها ضحية انثى اقل من 18 سنة .

- **التوزيع الجغرافي لقضايا قتل النساء والفتيات:**

ما في ما يتلعق بالتوزيع الجغرافي, تظهر هذه الاحصائية على مدار السنتين تباين في التوزيع الجغرافي لجرائم القتل المرتكبة ضد النساء والفتيات في المحافظات المختلفة. وفقا لهذه البيانات تبين ان في العام 2018 ورد نيابة رام الله قضية واحده ونيابة نابلس قضية واحدة وكان وارد نيابة جنين قضيتان ، وفي العام 2019 ورد نيابة رام الله ونيابة بيت لحم قضيتان الضرب المفضي للموت ، و (5) قضايا قتل عمل في كل من النيابات (بيت لحم ، دورا ، يطا ، حلحول و سلفيت) وقضية واحدة قتل قصد في نيابة جنين، ونشير هنا الى ان عدد قضايا قتل النساء ارتفعت عن العام السابق بنسبة (50%) .+

- **إجراءات سير الدعوى لقضايا قتل النساء والفتيات :**

نشير هنا انه تم إحالة خلال العام المذكور (6) ملفات لمحكمة البداية ، وملفان ما زالا قيد التحقيق لدى النيابة العامة في نيابتي (حلحول ودورا).

يوضح الجدول ادناه عدد قضايا قتل النساء والفتيات حسب التوزيع الجغرافي و حالة الملف للعام 2019:

قضايا قتل النساء والفتيات للعام 2019

النيابة	قتل عمد	قتل قصد	الضرب المفضي للموت	حالة الملف
رام الله	0	0	1	محال محكمة بداية
بيت لحم	1	0	1	محال محكمة بداية
جنين	0	1	0	محال محكمة بداية
حلحول	1	0	0	قيد التحقيق
دورا	1	0	0	قيد التحقيق
يطا	1	0	0	محال محكمة بداية
سلفيت	1	0	0	محال محكمة بداية
المجموع	5	1	2	8

- **قضايا قتل النساء والفتيات حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية في العامين 2018 - 2019:**

يشير الجدول ادناه الى عدد قضايا قتل النساء والفتيات حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية.

عدد قضايا قتل النساء والفتيات حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية للعامين (2018-2019)

صلة القرابة	2018	2019
الزوج	0	2
زوجة الأب	0	0
الاشقاء	2	2
الاشقاء مع ابناء العم	1	0
الأبناء	0	0
الاب وأشقائه	0	1
لا يوجد صلة قرابة	1	0
ابن شقيق المغدورة	0	1
شقيق زوجها	0	1
المجموع	4	6

- **قضايا الإنتحار والشروع بالإنتحار حسب الجنس والعمر في النيابات الجزئية:**

— **قضايا الشروع بالإنتحار:** رصدت النيابة العامة قضايا الشروع بالإنتحار والتي بلغ مجموعها (224) قضية شروع بالإنتحار خلال العام ، منها (111) ذكور و (113) إناث .

— **قضايا الإنتحار:** بلغ عدد القضايا المسجلة خلال العام بخصوص قضايا الإنتحار (وفاة) (19) قضية منها (15 ذكور ، 4 إناث).

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس و العمر خلال العام :

عدد قضايا الشروع بالإنتحار وقضايا الإنتحار حسب الجنس والفئة العمرية للعام 2019

النيابة	عدد قضايا الشروع بالإنتحار	الشروع بالإنتحار		عدد قضايا الإنتحار (وفاة)	انتحار (وفاة)	
		ذكر	أنثى		ذكر	أنثى
رام الله	35	5	30	1	1	0
نابلس	31	28	3	4	3	1
جنين	33	24	9	2	2	0
الخليل	9	5	4	0	0	0
طولكرم	17	12	5	3	3	0
قلقيلية	8	6	2	1	0	1
طوباس	11	3	8	1	1	0
سلفيت	14	5	9	0	0	0
أريحا	14	10	4	1	0	1
بيت لحم	44	7	37	0	0	0
يطا	3	2	1	3	3	0
حلحول	3	2	1	0	0	0
دورا	2	2	0	3	2	1
المجموع	224	111	113	19	15	4

8.4 نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:

عـدد الطلبـات التـي تـم التعامـل معهـا فـي نيابـة التعـاون القضائـي الدولـي خـلال العـام2019 :

- **الطلبـات الـواردة والصـادرة :** بلـغ عـدد الطلبـات الـواردة والصـادرة مـن والـى النيابـة العامة خلال العام عبر الطرق الدبلوماسية (47) طلب.
- **طلبـات الانتربـول الـواردة:** بلـغ عـدد الطلبـات الـواردة الـى النيابـة العامـة الفلسـطينية (273) طلب خـلال العـام 2019.

الطلبات التي تم التعامل معها في نيابة التعاون القضائي الدولي	
الطلبات الواردة والصادرة	العدد
عبر الطرق الدبلوماسية	47
(طلب / تنبيه) الانتربول	273

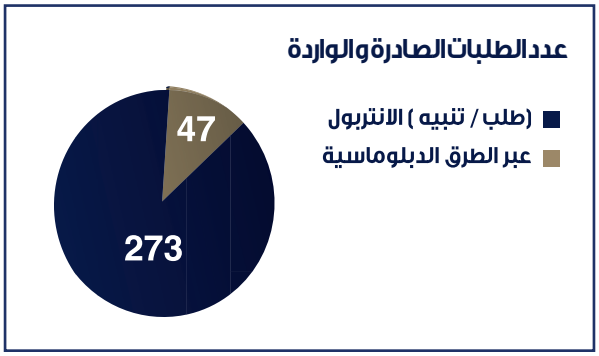

الطرق الدبلوماسية:

حيث تـم التعامـل مـع (47) طلـب مسـاعدة قضائيـة منهـا (35) طلبـات صـادرة مـن النيابـة العامـة الفلسـطينية و (12) طلـب واردة للنيابـة العامـة مـن دول مختلفـة موزعـة حسـب الجـدول التالـي:

عدد طلبات المساعدة القضائية الصادرة	35
عدد طلبات المساعدة القضائية الواردة	12
المجموع	47

طلبات المسـاعدة القضائية (المسـاعدة القانونية المتبادلة): هي عملية إجرائية تلتمس بموجبها الدول المسـاعدة في المسـائل القانونيـة للحصـول على معلومات وتفاصيل تخصها، لاسـتخدامها فـي إجـراءات قضائية وطنية.

- طلبات المساعدة القضائية الواردة للنيابة العامة للعام 2019 بلغ عددها (12) طلب وردت من عدد من الدول والجدول أدناه يوضح الدول المرسلة لطلبات المساعدة:

طلبات المساعدة القضائية الواردة حسب الدول المرسلة	
اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	5
دولة هولندا	2
المملكة العربية السعودية	1
الجمهورية البولندية	1
الجمهورية الإيطالية	1
الجمهورية اليمنية	1
جمهورية رومانيا	1
المجموع	12

- طلبات المساعدة القضائية الصادرة من النيابة العامة للعام 2019 بلغ عددها 35 طلب وتم إرسالها لعدد من الدول والجدول أدناه يوضح الدول المرسلة إليها طلبات المساعدة:

طلبات المساعدة القضائية الصادرة حسب الدول المرسل إليها	
اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	9
الجمهورية التركية	4
جمهورية الصين	2
بريطانيا	1
الجمهورية اللبنانية	1
جمهورية مصر العربية	2
مملكة النرويج	1
جمهورية إندونيسيا	1
هولندا	1
جمهورية فنلندا	1
الجمهورية الإيطالية	1
جمهورية المانيا الإتحادية	1
جمهورية روسيا الإتحادية/ أوكرانيا	1
المملكة المغربية	7
الإمارات العربية المتحدة	1
مملكة الدنمارك	1
المجموع	35

الطلبات الصادرة والوارده من والى الانتربول ووحدة العلاقات العربية والدولية:

بلغ عدد الطلبات التي تم التعامل معه خلال العام (273) طلب من خلال الانتربول وجاءت على النحو الاتي :-

عدد الطلبات الصادرة والواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية والدولية

الطلبات الصادرة من والى الانتربول	العدد
عدد الطلبات الصادرة للانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	162
عدد الطلبات الواردة من الانتربول ووحدة العلاقات العربية و الدولية	111
المجموع	273

الطلبات الواردة من الانتربول خلال العام 2019 بلغ عددها (111) طلب وتم استقبالها من عدد من الدول والجدول ادناه يوضح الدول المرسلة:

الطلبات الواردة من الانتربول حسب الدولة المرسلة

الطلبات الواردة من الانتربول حسب الدولة المرسلة	
اسم الدولة	عدد الطلبات
المملكة الأردنية الهاشمية	34
الإمارات العربية المتحدة	15
مملكة النرويج	4
المملكة العربية السعودية	7
ليوبليانا/ سلوفينا	1
الجمهورية اللبنانية	2
دولة الكويت	5
بروكسل / مملكة بلجيكيا	1
سَلْطَنَة عُمان	1
باكو/ أذربيجان	1
دولة قطر	4
جمهورية البرازيل	2
الولايات المتحدة الأمريكية	14
جمهورية بلغاريا	1
مملكة السويد	4
كندا	1
الجمهورية الجزائرية	3
مملكة إسبانيا	2
أوكرانيا	3
الجُمْهُورِيَّة التُّرْكِيَّة	1
إسرائيل	2
جمهورية كرواتيا	1
مملكة الدانمارك	2
المجموع	111

الطلبات الصادرة للانتربول خلال العام 2019 بلغ عددها (162) طلب وتم إرسالها إلى عدد من الدول والجدول التالي يوضح الدول المرسلة إليها :

اسم الدولة	عدد الطلبات
طلبات عامة	81
المملكة الأردنية الهاشمية	36
الجمهورية التركية	6
الإِمَارات العربِيَّة المَتَّحِدة	1
جمهورية مصر العربية	5
الجمهورية اليمنية	2
الجمهورية الفرنسية	1
جمهورية نيجيريا الاتحادية	1
هولندا	1
روسيا الاتحادية	1
جمهورية ألمانيا الإتحادية	4
دولة ليبيا	2
دولة الكويت	1
الجمهورية البولندية	1
جمهورية غانا	1
جمهورية العراق	1
جمهورية فينا	1
جمهورية فنلندا	1
جمهورية لاتفيا	1
المملكة العربية السعودية	2
الجمهورية العربية السورية	2
جمهورية الفلبين	1
الجمهورية الإيطالية	3
دولة قطر	1
هولندا	2
ساحل العاج	1
الجمهورية الجزائرية	1
بريطانيا	1
المجموع	162

إذاعات البحث والنشرات الواردة والصادرة :

- إذاعات البحث والنشرات الواردة : بلغ عدد إذاعات البحث[2] والنشرات[3] الواردة إلى النيابة العامة (108) خلال العام 2019

إذاعات البحث والنشرات الواردة	
إذاعة بحث	20
نشرة حمراء (الأشخاص المطلوبون)[4]	83
نشرة صفراء (الأشخاص المفقودون)[5]	4
نشرة زرقاء (معلومات إضافية)[6]	1
المجموع	108

- إذاعات البحث والنشرات الصادرة: إذاعات البحث والنشرات الواردة : بلغ عدد إذاعات البحث والنشرات الواردة الى النيابة العامة (33) خلال العام 2019

إذاعات البحث والنشرات الصادرة	
إذاعة بحث	5
نشرة حمراء (الأشخاص المطلوبون)	21
نشرة صفراء (الأشخاص المفقودون)	5
نشرة زرقاء (معلومات إضافية)	2
المجموع	33

2 هي وسيلة تستخدم بين الدول العربية تحت مظلة إدارة الملاحقة والبيانات الجنائية، بناءً على طلب أحد شُعب الاتصال الوطنية، للتعميم عن شخص مطلوب للقبض عليه تمهيداً لتسليمه استناداً إلى مذكرة توقيف أو قرار من قبل جهة قضائية، وتتضمن تفاصيل الهوية والتهمة الموجهة إليه.

3 أي طلب تعاون دولي أو أي تنبيه دولي تصدره المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بناء على طلب النيابة العامة من خلال المكتب المركزي الوطني (انتربول فلسطين) ويوجه إلى مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة، وهناك عدة نشرات تصدرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وهي:

١. النشرة الحمراء (الأشخاص المطلوبون).
٢. النشرة الصفراء (الأشخاص المفقودون).
٣. النشرة الزرقاء (معلومات إضافية).
٤. النشرة السوداء (جثث مجهولة الهوية).
٥. النشرة الخضراء (تحذيرات ومعلومات إستخباراتية) .
٦. النشرة البرتقالية (التنبيه إلى تهديد وشيك).
٧. النشرة البنفسجية (توفير معلومات عن الأساليب الجرمية).
٨. النشرات الخاصة للإنتربول – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (تصدر بشأن مجموعات أو افراد تستهدفهم لجان الجزاءات المنبثقة من مجلس الأمن).

4 النشرة الحمراء تصدر لغرضين رئيسين: أولهما طلب القبض على متهم لم يحكم عليه وتسليمه، وثانيهما طلب استرداد مطلوب لتنفيذ حكم قضائي جزائي صدر ضده، لذا فهي تتنوع إلى نوعين كالآتي:

١. النوع الأول: (نشرة حمراء لهارب مطلوب للملاحقة الجنائية(وهي النشرة الصادرة ضد شخص متهم بارتكاب جريمة جنائية وصدر قرار بالقبض عليه من النيابة العامة.
٢. النوع الثاني: (نشرة حمراء لشخص هارب مطلوب لتنفيذ عقوبة(وهي النشرة الصادرة ضد شخص مطلوب القبض عليه لصدور حكم قضائي ضده لارتكاب جريمة جنائية، مما يجيز لجهاز الإنتربول التدخل في إجراءات الملاحقة.

5 تصدر هذه النشرة لتحديد مكان وجود شخص مفقود أو لتحديد هوية شخص عاجز عن التعريف عن نفسه، فالغرض منها المساعدة في تحديد مكان وجود المفقودين لاسيما عديمي الأهلية أو ناقصيها، وكذلك للمساعدة في تبين هوية الأشخاص العاجزين عن تحديد هويتهم، كالذين يعانون فقدان الذاكرة مثلاً، حيث يعد البحث عن الأشخاص المفقودين في دول العالم أحد أوجه أنشطة (الإنتربول).

6 يشترط أن يكون الشخص موضوع الطلب في النشرة الزرقاء مداناً أو مشتبهاً فيه أو شاهداً أو ضحية، تصدر هذه النشرة بهدف:

١. الحصول على معلومات عن شخص يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحقيق جنائي.
٢. تحديد مكان شخص يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحقيق جنائي.
٣. تحديد هوية شخص يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحقيق جنائي.

8.4 نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية:

الاحتياجات الإلكترونية :

بلغ عدد الاحتياجات الإلكترونية الواردة الى نيابة الجرائم الالكترونية خلال العام (17595) احتياج وتشمل هذه الاحتياجات. (الاحتياجات التي تخص الجريمة الالكترونية البحتة، وتشمل ايضاً الجرائم الأخرى المنصوص عليها بقانون العقوبات والتي تم التوصل فيها الى الجاني عن طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات). ويبين الجدول ادناه عدد الاحتياجات المرسلة من قبل النيابة العامة (الطلبات الواردة من الأجهزة الأمنية والنيابات الجزئية والشكاوى والإستدعاءات المقدمة لمكتب النائب العام الى شركات الاتصالات المحلية المعتمدة ومزودي خدمات الإنترنت والمخبر الجنائي:

عدد الاحتياجات المرسلة الى حسب الجهة المرسل إليها

الجهة	عدد الطلبات
شركات الاتصالات المحلية ومزودي خدمة الإنترنت	17336
الطلبات المحالة الى وحدة الجرائم الإلكترونية – المباحث العامة	104
المضبوطات في القضايا التحقيقية المحالة الى وحدة الجرائم الإلكترونية – المباحث العامة	150
الإحتياجات الإلكترونية المتعلقة بنيابة التعاون الدولي القضائي	5
المجموع	17595

عدد قضايا الجرائم الالكترونية:

بلغت عدد قضايا الجرائم الإلكترونية الواردة للنيابة العامة خلال العام (1191) قضية ، وتم إحالة (1037) قضية للمحاكم المختصة أي بنسبة إحالة (87%) ، وتم حفظ (77) ملف أي بنسبة (6%) ، وبلغ المدور (77) قضية :
والجدول التالي يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام :

وارد	حالة الملف		مدور	نسبة المحال للمحاكم من الوارد
	محال محكمة	حفظ		
1191	1037	77	77	%87

نسبة قضايا الجرائم الإلكترونية المحالة والمحفوظة خلال عام 2019

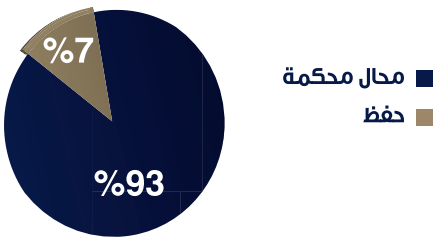

عـدد قضايـا الجرائـم الالكترونيـة حسـب التكييـف القانونـي للتهمـه حسـب قانـون الأتصـالات السـلكية واللاسـلكية:

التكييف القانوني للتهمه	العدد
التهديد أو الإهانة عبر الهاتف من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية	257
المجموع	257

عـدد قضايـا الجرائـم الالكترونيـة حسـب التكييـف القانونـي للتهمـه حسـب قانـون العقوبـات:

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الجرائم الالكترونيه المتعلقة بقانون العقوبات خلال العام 2019 وفيمـا يلـي ابـرز النتائـج وفقـاً للمـادة (45) مـن قـرار بقانـون رقـم (10) لسـنة 2018

التكييف القانوني للتهمة	العدد
إساءة الأمانة	1
عمل فعل منافي للحياء في مكان عام	9
التهويل خلافاً للمادة ٥ E1 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960	12
إفساد الرابطة الزوجية	14
إهانة الشعور الديني عقوبات	7
الذم الواقع على السلطة العامة	29
المجموع	72

في الجدول التالي تم تسليط الضوء على عدد من التهم التي تم إجراء التكييف القانوني لها حسب قرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018 حيث كانت هذه التهم هي الأبرز:

التكييف القانوني للتهمة	العدد
الابتزاز باستعمال الشبكة الالكترونية	126
نشر معلومات بقصد التشهير والتحقير والذم والقدح بالاخرين عن طريق الشبكة الالكترونية	335
الدخول عمدا دون وجه حق بأي وسيلة موقعا الكترونيا أو نظاما أو شبكة الكترونية أو أو وسيلة تكنولوجيا معلومات أو جزء منها أو تجاوز الدخول المصرح به أو استمر في التواجد بها بعد علمه بذلك	23
استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في تهديد شخص أخر أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه ولو كان هذا الفعل أو الإمتناع مشروعا	92
التهديد والإهانة باستعمال الشبكة الالكترونية	236
استعمال الشبكة الالكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في التهديد بارتكاب جناية أو باسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار	45
الذم خلافا لأحكام المادتين (188) و (358) عقوبات رقم 16 لسنة 60 بدلالة المادة (45) من القرار بقانون رقم 15 لسنة 2018 بشأن الجرائم الألكترونية	195
المجموع	1052

9.4 نيابة جرائم الفساد

الاحتياجات الإلكترونية :

بلغت عدد قضايا جرائم الفساد المدورة و الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال العام (118)، وتم فصل (38) قضية أي بنسبة فصل (32%) من إجمالي الوارد، وبلغ عدد القضايا المدورة (80) قضية :

والجدول التالي يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام:

المدور السابق	الوارد	مجموع المدور والوارد	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا المدورة	نسبة المفصول من الوارد
48	70	118	38	80	%32

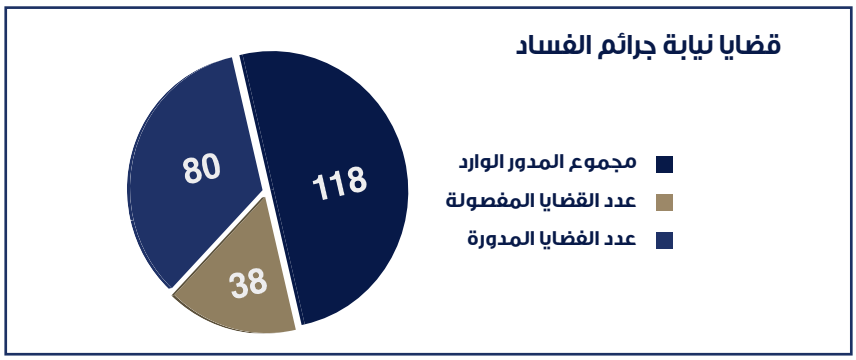

عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد حسب الجنس :

بلغ عدد المتهمين في قضايا جرائم الفساد خلال العام (132) متهم ، حيث شكلت نسبة المتهمين الذكور من إجمالي المتهمين (88%) وشكلت نسبة الإناث (12%) ، ويبين الجدول أدناه عدد المتهمين موزعين حسب الجنس :

الجنس	ذكر	أنثى
العدد	116	16

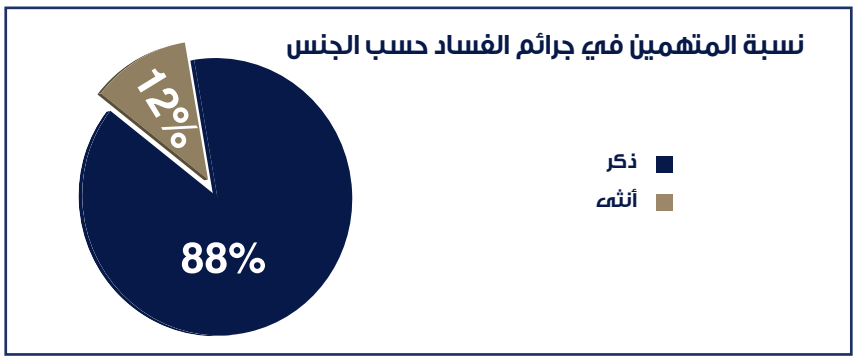

توزيع القضايا الواردة لنيابة مكافحة الفساد خلال العام 2019 على الجرائم :

ووفقاً لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته والذي نص على الجرائم التي تعتبر فساداً لغايات تصنيف أحكامه وتبعاً لذلك فقد كان توزيع الجرائم التي جرى التحقيق بها لدى نيابة الفساد خلال العام ، حيث سجل (21) قضية إساءة ائتمان و (18) قضية تزوير و (16) قضية اختلاس والجدول أدناه يبين ابرز النتائج :

التكييف القانوني للتهمة	العدد	النسبة المئوية
إساءة الائتمان	21	% 21
استثمار وظيفي	4	% 4
التزوير	18	% 18
الاختلاس	16	% 16
الكسب غير المشروع	6	% 6
الرشوة	8	% 8
إساءة استعمال السلطة	2	% 2
مصدقات كاذبة	6	% 6
استعمال طوابع مستعملة	1	% 1
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	8	% 8
الحصول على منفعة شخصية	4	% 4
استعمال مستند مزور	3	% 3
الواسطة والمحسوبية	1	% 1
غسل الأموال	1	% 1
تضارب مصالح	1	% 1
المجموع	100	%100

المبالغ المحكوم بردها كمتحصلات جرائم الفساد خلال العام 2019 :

بحكم طبيعة جرائم الفساد وارتباطها بالأموال العامة فقد دأبت نيابة جرائم الفساد على العمل جاهدة لاسترداد تلك المتحصلات الجرمية والجدول أدناه يبين حجم المبالغ المحكوم بردها كمتحصلات جرائم الفساد خلال العام :

دولار	شيكل	دينار
36,153	1,306,702	10,025

رابعاً: القضايا التنفيذية الجزائية لدى النيابات الجزئية:

بعد صدور الاحكام النهائية في المحاكم بمختلف انواعها ترسل الى النيابة العامة للتنفيذ. حيث يبين الجدول التالي عدد القضايا التنفيذية الجزائية المدورة والواردة والمنفذة خلال عام 2019 فيما يلي ابرز النتائج:

- **عدد قضايا التنفيذات الجزائية الواردة:** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة (16467).
- **مجموع القضايا التنفيذية المدورة والواردة:** بلغ عدد القضايا التنفيذية المدورة والواردة خلال العام (50433).
- **نسبة القضايا المنفذة الى الواردة من مجموع الواردة والمدورة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد (36.2%) تنفيذ جزائي خلال العام .

قضايا التنفيذات الجزائية حسب النيابات الجزئية للعام 2019

النيابة	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق	نسبة التنفيذ حسب النيابة
رام الله	6792	1451	8243	1569	6674	%19
نابلس	4504	1149	5653	1172	4481	%21
جنين	3103	2750	5853	3081	2772	%53
الخليل	1638	698	2336	578	1758	%25
طولكرم	2889	3185	6074	3101	2973	%51
قلقيلية	1199	1033	2232	1228	1004	%55
طوباس	501	637	1138	691	447	%61
سلفيت	504	655	1159	651	508	%56
اريحا	490	552	1042	512	530	%49
حلحول	1646	1537	3183	1359	1824	%43
دورا	2331	686	3017	886	2131	%29
بيت لحم	7486	1907	9393	3208	6185	%34
يطا	883	227	1110	239	871	%22
المجموع	33966	16467	50433	18275	32158	%36.2
نسبة المنفذ من التنفيذات الجزائية من مجموع المدور والوارد						

نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية حسب النيابة